جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

ترشيد الإنفاق العام كآلية لمواجهة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

من إعداد الطالب:

- بلهوان خالد

إشراف الأستاذ:

د/ كشيتي حسين

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج الى النور، فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

نوجه شكري للأستاذ كشيتي حسين لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته المتواصلة و تعليماته ونصائحه وصبره طيلة فترة إنجاز هذا العمل، فجزاه الله كل خير.

الى كل أساتذتنا من الطور الابتدائي الى الطور الجامعي كل باسمه الى كل من كان سندا لنا في كتابة حرف من هذه المذكرة والى كل إدارة قسم العلوم الاقتصادية.

فنسأل الله إن يزيدنا علما بما علمنا انه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهداء

اهدي هذا العمل بعد إتمامه بعون من الله

سبحانه وتعالى وبحمده

الى كل أفراد عائلتي وعلى راسهم والدي ووالدتي

أطال الله في عمرهم المساندين في السراء والضراء

والى إخوتي وأختي حفظهم الله جميعا

والى كل زملائي وزميلاتي

بجامعة 8 ماي 1945 قالمة

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

خالد

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم	3
• المطلب الأول: مفهوم التضخم وخصائصه	3
• المطلب الثاني: أسباب التضخم	4
• المطلب الثالث: أنواع التضخم	8
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم	12
• المطلب الأول: التضخم في الكلاسيكي	12
• المطلب الثاني: التضخم في الفكر الكيتزي	15
• المطلب الثالث: التضخم في الفكر النقدي المعاصر	16
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على التضخم وسياسات مكافحته	19
• المطلب الأول: أساليب قياس التضخم	19
• المطلب الثاني: الآثار المترتبة على التضخم	24
• المطلب الثالث: سياسات مكافحة التضخم	28
خلاصة	35
الفصل الثاني: ترشيد الإنفاق العام وانعكاسه على التضخم	
تمهيد	37
المبحث الأول: أساسيات حول الإنفاق العام	38
• المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام	38

• المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام	42
• المطلب الثالث: ضوابط الإنفاق العام	46
المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق العام	49
• المطلب الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام	49
• المطلب الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام	51
المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام وأهميته في مكافحة التضخم	53
• المطلب الأول: أساسيات ترشيد الإنفاق العام	53
• المطلب الثاني: متطلبات ترشيد الإنفاق العام وعوامل نجاحه	56
• المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم	58
خلاصة	64
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام ودورها في مكافحة التضخم خلال الفترة (2012-2022)	
تمهيد	66
المبحث الأول: نظرة عامة حول الوضع النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)	67
• المطلب الأول: الوضع النقدي في الجزائر (2012-2022)	67
• المطلب الثاني: التضخم في الجزائر (2012-2022)	71
المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)	74
• المطلب الأول: تحليل النمو للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)	74
• المطلب الثاني: تطور نسبة نمو نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)	75
• المطلب الثالث: تطور نسبة نمو نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)	76
المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)	77
• المطلب الأول: العلاقة بين نفقات التجهيز والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)	77

• المطلب الثاني: العلاقة بين نفقات التسيير والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)	78
• المطلب الثالث: جهود الجزائر في ترشيد الإنفاق العام لمكافحة التضخم	80
خلاصة	85
خاتمة	87
قائمة المراجع	92

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر	67
02	نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع في الجزائر	68
03	المعروض النقدي بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) في الجزائر	69
04	الاحتياطات السائلة للبنك الى أصوله في الجزائر	69
05	إجمالي الاحتياطات (من إجمالي الدين الخارجي) في الجزائر	70
06	معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي في الجزائر	71
07	الأسعار التي يدفعها المستهلكون في الجزائر	72
08	تحليل النمو للإنفاق العام في الجزائر	74
09	تطور نسبة نمو نفقات التسيير في الجزائر	75
10	تطور نسبة نمو نفقات التجهيز في الجزائر	76
11	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر	80

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع التضخم	11
02	التقسيمات الاقتصادية للنفقة العامة	45
03	أثر الزيادة في الطلب الكلي على مستوى العام للأسعار في حالة التشغيل التام للموارد الاقتصادية	59
04	التضخم بدفع التكاليف	60
05	تسارع التضخم	61
06	العلاقة بين نفقات التجهيز والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)	77
07	العلاقة بين نفقات التسيير والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)	79

ملخص الدراسة

الملخص:

هذه الدراسة الى توضيح مساهمة ترشيد الإنفاق العام في مواجهة ظاهرة التضخم في الجزائر، باعتباره احد اهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، حيث تركزت الدراسة على الفترة (2012-2022)، وذلك من خلال إبراز مساهمة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار النقدي باعتباره من اهم أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام والمالية بشكل خاص بالتنسيق مع السياسة النقدية، وقد تهدف تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة الى مختلف المصادر والمراجع والدراسات السابقة والإحصائيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وقد توصلنا من خلال دراستنا الى أن ترشيد الإنفاق العام يُعد أداة استراتيجية لمعالجة مشكلة التضخم في الجزائر، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي على المدى المتوسط والبعيد.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الاستقرار النقدي، الإنفاق العام، ترشيد الإنفاق العام، السياسة المالية، السياسة الاقتصادية.

Study Summary:

This study aims to clarify the contribution of rationalizing public spending in facing the phenomenon of inflation in Algeria, as one of the most important economic challenges facing the Algerian economy, as the study focused on the period (2012-2022), by highlighting the contribution of public spending to achieving monetary stability as one of the most important tools of state intervention in economic activity and achieving the goals of economic policy in general and finance in particular in coordination with monetary policy, and our study was based on the descriptive analytical approach, in addition to Various sources, references, previous studies and statistics related to the subject of study.

Through our study, we have concluded that rationalizing public spending is a strategic tool to address the problem of inflation in Algeria, in order to ensure economic and monetary stability in the medium and long term.

Keywords: inflation, monetary stability, public spending, rationalization of public spending, fiscal policy, economic policy.

مقدمة

تعاني اقتصاديات الدول سواء كانت المتقدمة أو النامية منها، مجموعة من المشكلات والظواهر الاقتصادية التي تعرقل تحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية، وتتفاوت هذه المشاكل بتفاوت بنية القاعدة الاقتصادية لمختلف الدول، ومن أبرز هذه الظواهر ظاهرة التضخم، حيث يكاد لا يخلو اقتصاد من تبعيات هذه الظاهرة، كونها مقرونة بجميع الأنشطة الاقتصادية وتأثر في مختلف مستويات الاقتصاد، إذ يشكل ارتفاع معدلات التضخم تهديدا كبيرا على الاستقرار الاقتصادي للدول

نجد من جهة أخرى، أن حكومات الدول وخاصة النامية منها تعاني في معظم الأوقات من عجز في موازناتها العامة، مما جعلها في الكثير من الأحيان تبحث عن مختلف الوسائل والآليات المالية التي تتماشى مع ظروفها الاقتصادية لسد العجز بأقل تكلفة ممكنة ، ولكي يتحقق الاستقرار في الموازنة العامة قد تنتهج الحكومة بعض التدابير والسياسات التي يترتب عليها آثار سلبية على الاقتصاد ككل، فزيادة الإنفاق العام يتسبب في ضخ كتلة نقدية كبيرة داخل الاقتصاد مما يسبب زيادة معدلات التضخم ومن ثم تبديد الموارد وانخفاض القدرة الشرائية وحدوث خلل في الاقتصاد، ولهذا وضعت السلطات المعنية لحكومات الدول مجموعة من السياسات جاءت كرد فعل لمحاولة التحكم في معدلات التضخم والسيطرة عليه، فبالإضافة الى السياسة النقدية التي تعتبر أول سياسة متدخلة في حالة وجود تضخم، نجد الى جانبها السياسة المالية عن طريق الإنفاق العام من خلال ترشيده كسياسة مساعدة للتحكم في المعروض النقدي أثناء الفجوات التضخمية من جهة، ولتعزيز الكفاءة والجودة في إدارة مختلف موارد المالية العامة من جهة ثانية.

إشكالية الدراسة:

تحاول العديد من الدول النامية ومنها الجزائر مسايرة التطورات ومواكبة الاقتصادات الحديثة، خاصة فيما يخص سياستها الاقتصادية والمالية من خلال محاولة تحقيق الكفاءة في جانب الإنفاق العام ومحاولة تجنب جميع أنواع التبذير والإسراف في نفقاتها العامة وبالتالي ترشيد هذا الإنفاق من اجل الحفاظ على ثرواتها وإيراداتها العامة من جهة وعدم المساهمة في الزيادة المفرطة في المعروض النقدي من جهة ثانية منعا لحدوث فجوات تضخمية يكون لها آثار وخيمة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وعليه تسلط هذه الدراسة الضوء على ظاهرة التضخم والتعرف على دور ومساهمة ترشيد الإنفاق العام في التقليل من معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 الى غاية سنة 2022، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف يساهم ترشيد الإنفاق العام في مواجهة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012 الى 2022؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد في الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتجيب عن الإشكالية الرئيسية:

الأسئلة الفرعية:

- ماهي مختلف الآثار المترتبة على ظاهرة التضخم؟
- ماهي اهم سياسات مواجهة ظاهرة التضخم؟
- ماهي متطلبات ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحها؟
- ما هو واقع الوضع النقدي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)؟
- هل ساهمت سياسة الإنفاق العام في التقليل من ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تؤثر معدلات التضخم على الاقتصاد بشكل عام.
- **الفرضية الثانية:** هناك العديد من السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة في مواجهة ظاهرة التضخم.
- **الفرضية الثالثة:** تعتبر عملية تخطيط ترشيد الإنفاق العام من اهم الإجراءات التي تساعد في توجيه الإنفاق العام ونجاحه.
- **الفرضية الرابعة:** شهد الوضع النقدي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022) استقرار عام.
- **الفرضية الخامسة:** لم تساهم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2012-2022) في التقليل من ظاهرة التضخم.

أهمية الدراسة:

تكتسب دراستنا أهميتها من أهمية الظاهرة المدروسة والمتمثلة في ظاهرة التضخم والتي تعد من اكثر الظواهر تأثيرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، كما تؤثر على مسار الاستقرار النقدي والاقتصادي ككل، الأمر الذي جعل السلطات العامة في مختلف الدول تولي أهمية بالغة لمحاربة تفشي ظاهرة التضخم عن طريق اهم سياستها الاقتصادية والمتمثلة في السياستين النقدية والمالية، هذه الأخيرة يعتبر الإنفاق العام اهم أدواتها للتدخل في التأثير على مختلف مكونات النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وعليه تعد عملي ترشيد الإنفاق العام والرفع من كفاءته من الأمور البالغة الأهمية في إدارة الشؤون المالية للدولة ضمانا لعدم إهدار المال العام وثروة الأجيال من جهة وتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن من جهة ثانية

أهداف الدراسة:

- معرفة ظاهرة التضخم والوقوف على أبرز النظريات المفسرة للتضخم.
- تحليل الأسس النظرية للإنفاق العام.
- التعرف على آلية ترشيد الإنفاق العام التي تعتبر هدف رئيسي في تحقيق التوازن المالي للدولة والمساهمة في النمو الاقتصادي.
- معرفة واقع التطورات المالية والنقدية في الاقتصاد الوطني المتعلقة بموضوع الدراسة بغية المساعدة في رسم السياسات المالية والنقدية المستقبلية للمحافظة على التوازنات المالية للجزائر.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، وتبيان العناصر المكونة للموضوع عبر تحليلها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة، من خلال المعلومات المتعلقة بالتضخم الإنفاق العام وتحليلها بإبراز مساهمة عملية ترشيد الإنفاق العام في محاربة والتقليل من ظاهرة التضخم من خلال تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للدولة.

واستخدام المنهج التحليلي فيتجلى في تحليل ظاهرة التضخم والتفاسير المقدمة لها في الفكر الاقتصادي، والتطرق الى أسباب تزايد الإنفاق العام في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- **دراسة لحول عبد القادر (2015/2014): العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرة النقدية الحديثة–دراسة قياسية–،** تهدف هذه الدراسة الى دراسة وتحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري.
- **دراسة عدة أسماء (2016/2015)، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر،** وقد لخصت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف ومحدود كونه يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع

الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام.

- **دراسة حمايدي صديق (2022/2021)، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر تحليل باستخدام نمارج** أثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي في الجزائر باستخدام نماذج التوازن العام **التوازن العام القابلة للحساب**، هدفت هذه الأطروحة إلى قياس القابلة لحسابMEGC، وعلى اعتبار أن ترشيد الإنفاق يكون إما بالتخفيض أو بالزيادة لذلك قمنا باقتراح أربع سيناريوهات، الأول بالتخفيض والثاني بالزيادة ومن خلال هذا التغير تتبعنا الأثر على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رصيد الميزانية العامة، ميزان المدفوعات والدين العام.

تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتطلعاته ودراسته بطريقة ممنهجة وللإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الموضوع الى ثلاث فصول، تبسقهم مقدمة وتليهم خاتمة تتضمن ملخصا للدراسة.

مقدمة تم من خلالها تقديم نظرة عامة عن الموضوع، وطرح السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية التي تندرج من خلاله، مع تبيان أهمية وأهداف هذه الدراسة ثم المنهج المتبع.

ففي الفصل الأول الذي تحت عنوان **الإطار النظري للتضخم** تم تناول فيه مفاهيم عامة حول التضخم في المبحث الأول، والنظريات المفسرة للتضخم في المبحث الثاني، لنختم هذا الفصل الآثار المترتبة عن التضخم وسياسات مكافحته.

أما في الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان ترشيد الإنفاق وانعكاسه على التضخم.

قسم هو أيضا الى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى أساسيات حول الإنفاق العام، ثم الى ظاهرة تزايد الإنفاق العام في المبحث الثاني، وأخيرا في المبحث الثالث ترشيد الإنفاق العام وأهميته في تحقيق الاستقرار النقدي.

وفي الفصل الثالث الذي عنوان دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام ودورها في مكافحة التضخم في الجزائر خلال (2012-2022)، الفترة كذلك تم تناول ثلاث مباحث تمثلت في المبحث الأول نظرة عامة حول الوضع النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)، ثم المبحث الثاني سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2012-2021) وأخيرا في المبحث الثالث العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2022).

الفصل الأول:
الإطار النظري للتضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تثير اهتمام العديد من الباحثين والمحللين الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم، حيث أن فهم طبيعة التضخم وأسبابه وتأثيراته يعد امرأ حاسما، لذلك تضاربت نظريات الاقتصاد في تفسيرها لظاهرة التضخم ونظرا لأهمية هذا الموضوع في الاقتصاد والذي اصبح من اكثر الظواهر شيوعا بين الارتفاع الشديد أحيانا والانخفاض في أحيانا أخرى وتأثيره المباشر على الفرد والمؤسسات والمجتمع عامة حاولنا في هذه الدراسة إلقاء الضوء على التعاريف المختلفة لظاهرة التضخم أنواعه أسبابه من خلال مختلف المدارس الاقتصادية التي اهتمت بالتحليل النقدي وتأثيره على الاقتصاد والمجتمع والتعرف على اهم السياسات الفعالة لمكافحته وتعزيز استقرار الاقتصاد.

وبالأخير نتطرق الى اهم الأبجديات النظرية لظاهرة التضخم من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على التضخم وسياسات مكافحته

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

يعتبر التضخم من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات العالمية، واحد أبرز المشاكل الاقتصادية المعاصرة لتأثيره على السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى معرفة هذه الظاهرة بالإضافة الى أسباب حدوثها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وخصائصه

أولا: مفهوم التضخم

هناك العديد من التعريفات للتضخم نذكر منها ما يلي:

يعرف التضخم بأنه: "حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[1].

ويعرف أيضا: "التضخم هو انخفاض مستمر في سعر النقود، أو في قيمة النقود، أو في القوة الشرائية للنقود[2].

وكذلك يقصد به: "انه النسبة المئوية لمعدل التغير في العام للأسعار[3].

ويعرف أيضا: "ظاهرة نقدية سريعة تعني بالارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار الناتج عن الاختلالات بين كمية النقد المتداول وحجم الإنتاج والسلع الموجودة في الأسواق[4].

في حين اعتبره البعض: "بأنه زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار"[5].

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: "الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين"[6].

---

[1] - حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص32.

[2] – شوقي احمد دنيا، **النقود والتضخم**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2017، ص119.

[3] – محمود حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ، مصر، 2017، ص19.

[4] – خليل احمد النمروطي، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين–دراسة قياسية للفترة 2000–2015، رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص40.

[5] – مطهري بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص9.

[6] – رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية**، العدد 18، صندوق النقد العربي، 2021، ص5، تاريخ الاطلاع:2024/03/15، الموقع الالكتروني: https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/altdkhm-asbabh-wsbl-maljth

ومما سبق يمكن تعريف التضخم على أنه:" الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد على مدى فترة زمنية محددة، مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للعملة وانخفاض قيمتها الفعلية مقارنة بالسلع والخدمات التي يمكن شرائها بها، ويعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بوتيرة أسرع من زيادة الإنتاج الاقتصادي".

ثانيا: خصائص التضخم

تأسيسا على ما سبق يمكن القول إن التضخم يتسم بعدة خصائص نذكرها في[1]:

- إن التضخم يقاس بمعيار "المستوى العام للأسعار"، ويعرف المستوى العام للأسعار على انه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما؛
- التضخم هو ظاهرة الارتفاع المستمر وبالاتجاه التصاعدي في المستوى العام للأسعار، سواء كان هذا التصاعد ناتج عن زيادة التيار النقدي أو انه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي، وتشكل التوقعات التضخمية أحد العوامل المساعدة في تغذية حالة التصاعد في معدلات التضخم؛
- كون التضخم هو ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد، وبالتالي فان التضخم نتاج لعوامل متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها وهذه العوامل قد تؤدي الى اختلال العلاقات السعرية بين الأسعار النسبية (أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية) من ناحية، وبين عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح ومستوى الأجور) من ناحية أخرى، وهذا الاختلال سيعمق من حالة التفاوت بين دخول عناصر الإنتاج، وبالتالي تدهور عملية التوازن الاجتماعي بين الطبقات.

المطلب الثاني: أسباب التضخم

توجد عدة أسباب تدفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع، وتتمثل فيما يلي:

أولا: العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع

- يجب أن يوجد فائض في الطلب؛
- يجيب أن يتميز العرض بانخفاض المرونة

[1] – لحول عبد القادر، **العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة–دراسة قياسية–**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015، ص ص 190،191.

1. **الطلب الفعلي أكبر من العرض:** يقتضي في البدء أن يتفوق الطلب الفعلي على العرض، على أن يتم احتساب كل الكميات المعروضة والمطلوبة بالأسعار الجارية، ويجب أن تتم المقارنة قبليا وليس بعديا (لان بعد زيادة الكميات أو الأسعار يصبح العرض والطلب متساويان بالضرورة).

فلدى المتعاملين دخل يقابل قيمة المنتجات المباعة الى المشترين بأسعار جارية، ولكي يتجاوز طلب السلع عرضها في هذه الفترة، يجب أن يكون لدى المتعاملين قدرة شرائية يدخلونها في الدورة الاقتصادية، وتأتي هذه القدرة من مصدرين:

- إما أن ينفق المتعاملون من أرصدتهم التي اكتنزوها في وقت سابق؛
- أو أن النظام المصرفي يوافق على زيادة كمية النقود ويضعها قيد التداول

وفي هذه الحالة يمكن أن يأخذ المتعاملون أو النظام المصرفي المبادرة ، وبتعبير آخر فان زيادة الطلب على العرض التي تسببها زيادة كمية النقود قد تكون بسبب رغبة المتعاملين في زيادة الاستهلاك والاستثمار، لذا يطلب المتعاملون من القطاع المصرفي كمية إضافية من النقود، وحتى يستجيب القطاع المصرفي لهذه الرغبة قد يعمد الى تخفيض أسعار الفائدة، كما يخفف الضمانات المطلوبة ، ويحاول منح قروض جديدة للمشروعات قصد القيام بالاستثمار، كما يزيد من سلفه الى شركات البيع بالتقسيط بغية تسهيل بيع المنتجات، كذلك يمكننا ان نتصور أيضا بان المشروعات تطلب بإلحاح قروضا وتوافق على دفع معدلات فائدة مرتفعة، اذا ما بدت لها التوقعات مواتية لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يمكننا الافتراض بان الدولة ترغب في زيادة مرتبات موظفيها والمساعدات دون زيادة في الضرائب، وأخيرا يمكن أن نفترض أن هناك تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى داخل الاقتصاد يتم تحويلها الى نقد وطني .

ومن هنا يتبين لنا أن المبادرة يمكن أن تأتي من الجهاز المصرفي من المؤسسات المالية، من الأسر، من المشروعات أو الإدارة العامة أو الخارج، لكن وكما يتبين لنا فان الجهاز المصرفي يلعب دورا هاما في جميع الأحوال، فهو الذي يقبل أو يرفض توفير المزيد من النقود وهذا في ظل فرضية عدم الاكتناز.

2. **فائض الطلب لا يكفي لرفع مستوى الأسعار:** عندما يرتفع الطلب ويفوق العرض بالأسعار الجارية يمكن أن نتصور بان المنظمين أو المستوردين سيعمدون الى استخدام المخزون السابق أو يزيدون من الإنتاج أو يلجؤون الى الاستيراد وهذا بغرض مواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب، وحتى ترتفع الأسعار لابد أن يكون العرض غير مرن، وهذا يعني انه لا يمكن زيادة العرض بكميات كافية في الفترة المأخوذة بعين الاعتبار ونفس الأسعار الجارية، وهنا يطرح السؤال حول سبب فقدان العرض للمرونة في فترة معينة، وفي الواقع هناك ثلاث أسباب يمكن أن

تحدد عدم مرونة العرض وهي: ارتفاع التكاليف، الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية، والاستخدام الكامل لليد العاملة.

على أن ما تجدر الإشارة اليه هو أن ارتفاع الأسعار لا يمكن أن يستمر ما لم تضخ باستمرار كميات إضافية من النقود في الدورة الاقتصادية ولما كان الاكتناز لا يوفر إلا موارد محدودة، لذا يمكننا الجزم بان توفير النقد الجديد يرتبط بالجهاز المصرفي، وينتهي التضخم عندما يمتنع هذا الجهاز بشكل أو بآخر عن منح قروض جديدة[1].

ثانيا: تضخم التكاليف الإنتاجية

يميل المستوى العام للأسعار للارتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة، والعكس صحيح وترتفع تكاليف الإنتاج عادة لأسباب عديدة: كارتفاع أجور العمال بمعدلات تفوق الزيادة في إنتاجيتهم، أو نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيطة المستخدمة في العملية الإنتاجية، تبعا لارتفاع أسعارها في الخارج، أو انخفاض قيمة العملة المحلية.

ومن بين الظروف المساعدة على تضخم التكاليف توفر قوة احتكارية لأسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج، لها الاستطاعة بالتحكم بأسعار منتجاتها، لذلك أطلق على هذه الدوافع "بالنظرية الاحتكارية في تفسير التضخم"

وبطرح آخر فان تضخم التكاليف هو عبارة عن زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها، أي زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج وبدرجة اهم نتيجة الزيادة في الأجور.

وترجع الزيادة في الأجور في الغالب نتيجة ضغوط نقابات العمال، خاصة في حالة عجز عروض العمل في تغطية طلب التشغيل، أو كانت الطاقات الإنتاجية في حالة تشبع، ويؤدي ذلك الى زيادة المؤسسات أسعار سلعها وخدماتها لحماية هوامش أرباحها وبالتالي ترتفع تكاليف المعيشة من جديد على العمال بصفتهم مستهلكين لهذه السلع، فيعيدون الضغط من جديد على الأجور وهذا ما يسمى لولبية الأسعار والأجور التي تمثل جوهر تضخم التكاليف[2].

[1] – ايمان بن زروق، **التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2021/2020، ص ص 37،38.

[2] – السعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص7.

ثالثا: الأسباب الهيكلية للتضخم

بالإضافة الى الأسباب سالفة الذكر والتي ترجع الى عوامل نقدية بحتة، فان التضخم يحدث أيضا نتيجة اختلالات فعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية، وهذا حسب المدرسة الهيكلية، والتي تنقسم الى تيارين رئيسيين، ركز التيار الأول على التغيرات الهيكلية التضخمية في الدول النامية، إما التيار الثاني فركز على التضخم الهيكلي في البلدان المتقدمة.

يفسر التضخم الهيكلي وفقا للتيار الأول حسب طبيعة الدول النامية وما تسببه فيها جهود التنمية من آثار، لذلك يجب البحث عن هذه الاختلالات الهيكلية ومعالجتها بالطريقة المناسبة لطبيعة هذه الدول التي ينشأ فيها التضخم حتى في ظل عدم تزايد الطلب الكلي، ومن اهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية ما يلي:

1. **الطبيعة الهيكلية للتخصص في انتاج وتصدير المواد الأولية:** تتميز هذه الاقتصادات بتخصصها في انتتاج وتصدير المواد الأولية، والتي تمثل المورد الأساسي في هيكل صادراتها، والتي تتحدد أسعارها بناء على قوى الطلب والعرض في الأسواق العالمية، فاذا ما حدثت تقلبات شديدة في أسواق المواد الأولية بان يصبح الطلب عليها اكبر من المعروض منها، فسوف ترتفع أسعارها وهذا ما يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي ودخول الإنتاج، وفي مقابل ذلك فان الإنتاج المحلي غير مرن لاستيعاب الطلب الكبير الذي أحتته تقلبات أسعار المواد الأولية، لذلك تبدأ الفجوة التضخمية بالظهور، ويضيف أصحاب المدرسة الهيكلية انه حتى في حالة التدهور أسعار الصادرات من المواد الأولية فان الأسعار تعرف ارتفاعا للأسباب التالية:

- إحداث عجز في الموازنة الحكومية نتيجة لضعف الإيرادات من الصادرات يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي مما يعجل بظهور التضخم؛
- بسبب انخفاض الصادرات ارتفاع في أسعار الواردات بسبب انخفاض الحجم المستورد منها
- الاستمرار في تناقص حصيلة الصادرات يدفع هذه الاقتصاديات الى تخفيض قيمة عملتها لتشجيع الصادرات بما يترتب عليه ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة؛
- إن حصيلة الصادرات المنخفضة تنعكس على تصور المتاح من النقد الأجنبي المستخدم في تمويل استيراد السلع الاستثمارية مما يقلل من مقدرة الدولة على استيراد السلع الاستهلاكية فترتفع الأسعار محليا بسبب عجز الإنتاج المحلي على تغطية العجز في الطلب الداخلي.

2. **طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تتميز المراحل الأولى للتنمية بإنفاق استثمار كبير الذي يتولد عنه دخول نقدية جديدة تحدث اختلالا في حجم الطلب على السلع الاستهلاكية وجمود العرض منها يخلق قوى

تضخمية محصلتها عدم توافق التيار النقدي والإنفاق مع ما هو متاح من السلع والخدمات المستوردة والمنتجة تدفع بالأسعار الى الارتفاع.

3. **تغير هيكل الطلب والعرض لبعض المنتجات:** ينتج التركيز على تنمية قطاعات معينة على حساب أخرى ارتفاع الطلب على سلع قطاعات معينة في مقابل ضعف مرونة عرضها مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها، ليعم هذا الارتفاع في الأسعار كل القطاعات الأخرى بسبب علاقات التشابك والترابط بين القطاعات (اختلال علاقة النمو بين القطاعات المختلفة يعرف بظاهرة ثنائية)

4. **تفاوت توزيع الدخول:** إن الزيادة في التفاوت توزيع الدخول وتركها في أيدي قليلة من السكان يؤدي الى المزيد من الاختلالات بين التباين النقدي والسلعي من خلال ارتفاع ميل الاستهلاك لهذه الطبقة مع قلة وعيها الادخاري[1].

المطلب الثالث: أنواع التضخم:

هناك أنواع متعددة للتضخم يمكن التميز بينها من حيث ظروف وأسباب حدوثها وكذلك من حيث زمان ومكان حدوثها كما يلي:

أولا: من حيث إشراف الدولة على الأسعار: ويضم نوعين من التضخم[2]:

1. **التضخم المفتوح (الظاهر)** Open Inflation: يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات، أي إن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون إن يعوقها أي عائق من قبل السلطات، ولهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضا بالتضخم الصريح أو الطليق.
2. **التضخم المكبوت** Repressed Inflation: نوع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله إن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعة للسيطرة على رفع الأسعار، مثل التسعير الجبري Price Control ونظام البطاقات أو التقنين Rationing System ويعتبر هذا التضخم حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلى وارتفاع الأسعار.

ثانيا: من حيث القطاعات الاقتصادية: ويضم نوعين من التضخم

[1] – ايمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 154، 155

1. **التضخم السلعي** Commodity Inflation: وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة انتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

2. **التضخم الرأسمالي** Capital Inflation: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار[1].

3. **التضخم الربحي** Profit Inflation: يحدث هذا النوع من التضخم إما نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباح معتبرة في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، أو قد يحصل أيضا عندما تحدد أسعار المنتجات بشكل إداري من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث إن ارتفاع هامش الربح يمكن إن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو ارتفاع في الأجور، حيث نجد إن الضغط التضخمي للأرباح اقل من ضغط الأجور لان الأرباح لا تمثل سوى جزء قليل من يعر التكلفة[2].

ثالثا: من حيث حدة التضخم: ويضم نوعين من التضخم:

1. **التضخم الجامح** Hyper Inflation: وهو اشد أنواع التضخم آثارا، وضراراً على الاقتصاد القومي، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، بحيث تترك آثاراً ضارة وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل، ومخزن للقيم، مما يدفع الأفراد الى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، مما يترتب عليه انخفاض في المدخرات القومية، واضمحلالها مما يلجئ السلطات الحكومية الى التخلص من هذه النقود بإبدالها بعملة جديدة[3].

2. **التضخم الزاحف** Creeping Inflation: هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئة على ارتفاع الأجور بنسبة اعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل بالمقارنة بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا إن استمراره وتجمع آثاره يمكن إن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح[4].

رابعا: من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية: ويضم نوعين من التضخم:

---

[1] – وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص ص 38،39.

[2] – لحول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[3] – غازي حين عناية، **التضخم المالي**، دار الجيل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، بيروت، 1992، ص ص 59،60.

[4] – مطهري بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

1. **التضخم المستورد** Imported Inflation: وهو ذلك النوع من التضخم الذي ينشأ بسبب تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة؛

2. **التضخم المصدر** Exported Inflation: ينشأ نتيجة لتأثير حركة الأسعار الداخلية في دولة ما على الأسعار العالمية، ويظهر هذا لنوع من التضخم بصورة واضحة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر التضخم الى كل دول العالم من خلال الدولار الأمريكي المستخدم كعملة عالمية، إذ تقوم الدولارات الأمريكية بمغادرة اقتصادها الوطني الى دول العالم المختلفة طلبا للبضائع، وتبقى خارج الولايات المتحدة الأمريكية بإصدارات نقدية جديدة تطرح مجددا في السوق الأمريكية والعالمية فيما بعد، وتؤثر أيضا على كميات النقد المصدرة في الدول المتلقية للدولار الأمريكي يستخدم كاحتياطي نقدي في معظم دول العالم[1].

ومن خلال ما سبق نلخص اهم أنواع التضخم في الشكل التالي:

[1] - بن دقفل كمال، **مؤشرات التضخم في الجزائر–دراسة تحليلية–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية–، العدد02/27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016، ص 350.

الشكل رقم (01): أنواع التضخم

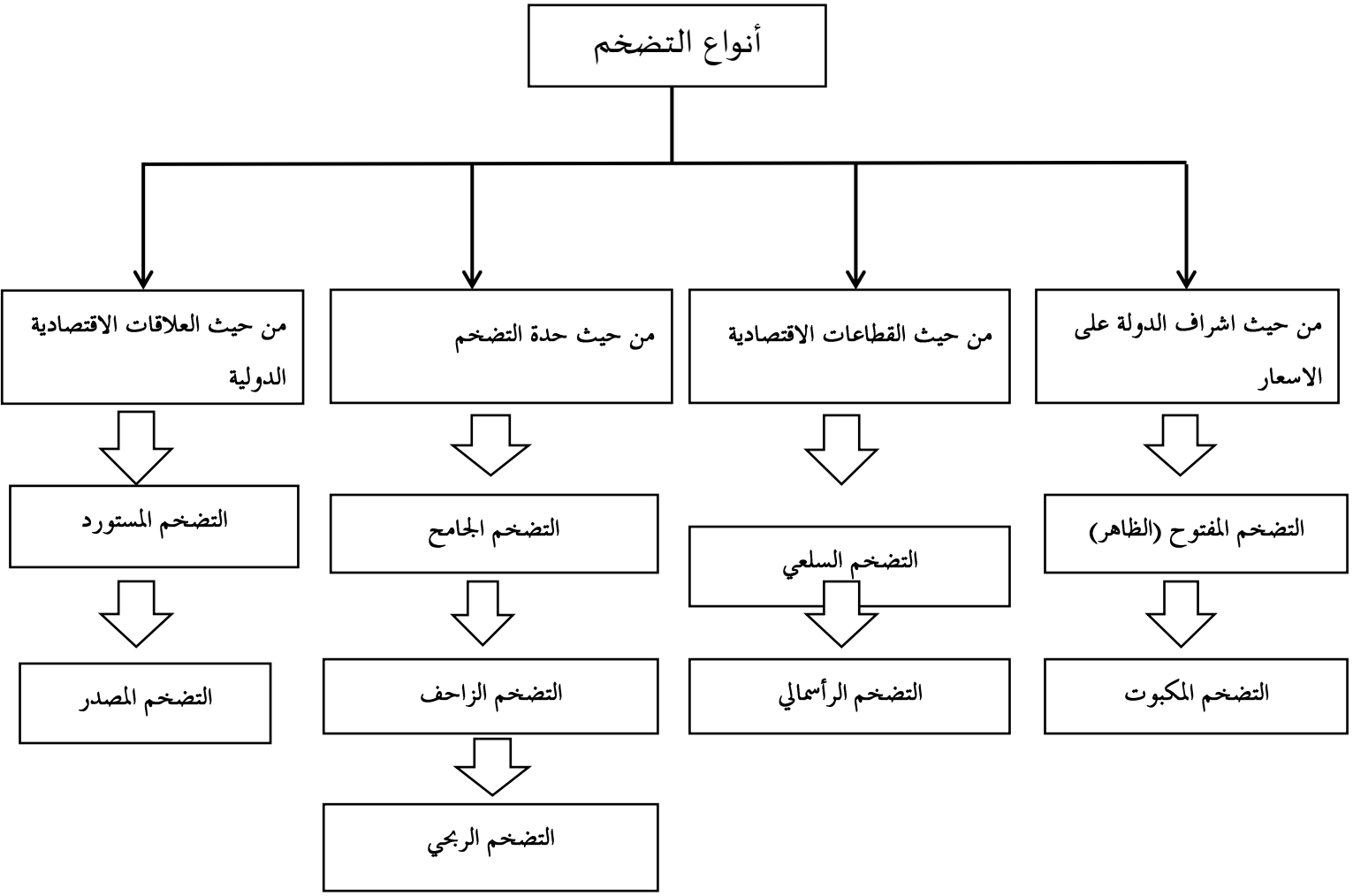

المصدر: من إعداد الطالب بناء اعلى المعلومات السابقة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تثير الكثير من الاهتمام وذلك لتأثيره على القوة الشرائية والاستقرار الاقتصادي والسياسي، لذلك فهو يشغل بحث النظريات الاقتصادية المفسرة له ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتحليل ومراجعة عدد من النظريات المختلفة له ودور كل منها في فهم واستنباط هذه الظاهرة الاقتصادية

المطلب الأول: التضخم في الفكر الكلاسيكي

تعد نظرية كمية النقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الكلاسيكي، وهي بمثابة النظرية الرئيسية التي اعتمدت من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي.

كما هو معلوم أن نظرية كمية النقود ظهرت نتيجة محاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ويقوم مضمون هذه النظيرة على إن التغير في كمية النقود يؤدي على ارتفاع الأسعار بنفس النسبة ويحدث العكس في حالة انخفاض كمية النقود وهذا طبعا بافتراض العوامل الأخرى ثابتة[1].

ويمكن توضيح مضمون هذه النظرية من خلال:

أ. تفسير التضخم في ضوء معادلة المبادلات: ترتكز هذه النظرية على الفروض الآتية:

- ❖ سيادة حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- ❖ جمود الأسعار والأجور، ومن ثم إذا توفرت درجة عالية من المرونة في الأسعار فسوف تحل هذه الأزمات.
- ❖ سيادة المنافسة الكاملة في النظام الاقتصادي
- ❖ إن النقود مجرد وسيط للتبادل، وبالتالي فإن التغير في كمية النقود لا يؤثر أي تأثير على حجم الإنتاج.
- ❖ أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على الأسعار وهي: كمية النقود المتداولة، وسرعة التداول النقدي (سرعة دوران النقود)، وكمية المبادلات.
- ❖ الزيادة التي تحدث في كمية النقود تذهب مباشرة نحو الإنفاق، وتؤدي بالتالي الى زيادة مستوى الأسعار بنفس النسبة

[1] -عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 141، 142.

وتفترض النظرية كذلك إن سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات هي عناصر غير محركة وليس لها أي تأثير على حركة الأسعار، وبالتالي فان كمية النقود المتداولة وتغيراتها هي العامل الرئيسي في تغيرات الأسعار، وتنص معادلة المبادلة التي صاغها فيشر Fisher على أن: MV=PY حيث:

M= كمية النقود المتداولة.

V= سرعة التداول (أو دوران النقود) والتي تمثل متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية لإنجاز المعاملات خلال الفترة الزمنية المعينة.

Y= كمية التداول التي تمثل حجم المعاملات الاقتصادية.

P= المستوى العام للأسعار

وبالتالي، فإنه بثبات سرعة تداول النقود وحجم الناتج، فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع أو ينخفض إذا زادت أو نقصت كمية النقود المتداولة في المجتمع، وبافتراض أن كمية النقود سوف تتفق بالكامل فإنها سوف تشكل زيادة في الطلب تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار يتغير طبقا لمعدل الزيادة في الطلب[1].

ب. صورة الأرصدة النقدية للنظرية التقليدية (معادلة كامبردج):

تختلف صورة الأرصدة النقدية عن سابقتها من حيث تركيزها على الطلب على النقود، والتي تتحدد بناءا على رغبة الأفراد وحاجتهم الى الاحتفاظ بكمية من الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة، يحتفظ بها الأفراد لأغراض المعاملات، وتأخذ معادلة كامبردج الصيغة التالية: $M_d = P(KY)$ حيث أن:

M_d = تمثل كمية النقود (عرض النقود).

P = تمثل المستوى العام للأسعار.

Y = تمثل الدخل القومي الحقيقي.

K = تمثل النسبة من الدخل القومي للأفراد الذين يرغبون الاحتفاظ به في شكل نقود.

وتقوم معادلة كامبردج على اعتبار إن هناك نسبة من الدخل القومي الحقيقي، الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به في صورة نقدية، وتفترض هذه الصورة أن الأسعار تتغير في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها.

[1] – محمود محي الدين، **التضخم**، الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع (البعد الاقتصادي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2007، ص ص 108،109.

ويتحدد التضخم وفقا لهذه الصورة بناءا على التغير في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة الى ارتفاع مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخول للإنفاق على شرائح السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك يؤدي ارتفاع تلك النسبة الى انخفاض مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات فبي المجتمع التي تتميز بمحدوديتها، وذلك لافتراض وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير، نظرا لان جميع الموارد الاقتصادية والبشرية في المجتمع مستخدمة الى اقصى طاقة ممكنة، وبالتالي فمن غير الممكن زيادة الإنتاج في قطاع ما إلا على حساب النقص في إنتاجية قطاع أخر وبناءا على ما سبق يتضح إن نظرية كمية النقود تبحث عن ظاهرة التضخم من خلال تفسير العلاقة فيما بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود وذلك على الرغم من اختلاف كريقة التحليل فقد ركزت معادلة فيشر على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود أي تركزها على العوامل المرتبطة بعرض النقود وتأثيرها على كميتها بينما ركزت معادلة كامبردج على تلك النسبة من الدخل القومي الحقيقي المحافظ به في شكل سيولة نقدية، أي تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب على النقود[1].

رغم أهمية النظرية الكمية للنقود وأسبقيتها في تفسير ارتفاع الأسعار إلا أنها عرفت انتقادا واسعا خاصة فيما يتعلق بالفروض التي استندت عليها بناء على الفكر الكلاسيكي ومن أهمها[2]:

- عدم واقعية اعتبار إن الاقتصاد يعمل تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل، وافتراض بذلك ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج، واستقلالها عن التغير في التداول النقدي كذلك عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، حيث يمكن لها إن تتغير بتغير حجم المعاملات، أو نتيجة لظروف السوق؛
- تجاهل متغير الفائدة رغم انه عامل في تحديد الكميات النقدية المتداولة، وكذلك عدم التميز في ارتفاع الأسعار بين أسواق السلع والخدمات.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 144،145.

[2] – السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020**، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي رابح، ورقلة، الجزائر، 2021/2020، ص25.

المطلب الثاني: التضخم في الفكر الكيتزي

يستند التحليل الكيتزي على اعتبارات وافتراضات تتعارض مع ما استند اليه التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بديناميكية التشغيل الكامل والتوازن التلقائي، وان الادخار هو اسبق من الاستثمار، وافترض قوة العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة.

والفكر الكيتزي لا يؤمن بفكرة التوازن التلقائي للاقتصاد المستند الى جهاز السعر في ظل المنافسة التامة كما يفترض الكلاسيكيون، وكذلك ينكر الكنيزين فكرة إدماج الادخار مع الاستثمار، حيث إن العوامل التي تعتمد عليها قرارات الادخار تختلف عن العوامل التي يعتمد عليه الاستثمار ويرى إن الأفضلية هي للاستثمار وليس الادخار الذي شرطا إن يتحول لتمويل التنمية أو نحو المستثمر المنتج، كما انه لا يوجد كفاية في الطلب الكلي كافية لتحقيق التشغيل الشامل في الاقتصادات المتقدمة.

وينسب التحليل الكيتزي إلى الاقتصادي الإنجليزي كيتز (Keynes)الذي فسر التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وعرف التضخم على أساس انه تضخم طلب أي التضخم الناجم عن الزيادة في حجم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وان زيادة الطلب الكلي تنجم عن زيادة الإنفاق الكلي بشقيه العام والخاص، والتجارة الخارجية الصافية قد يؤدي ذلك كله إلى حالة تضخمية، ويؤكد كنيز إن اختلال العلاقة بين أسواق السلع واسوا عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى حدوث الفجوات التضخمية عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل (عندما تكون مرونة عوامل الإنتاج منخفضة) لذا فان الزيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة الأسعار لان الإنتاج قد وصل إلى طاقتها القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ويؤدي إلى التضخم الحقيقي.

إما عندما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل لموارده، فان الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي الى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وبذلك يزيد الدخل الحقيقي، كما إن أسعار عناصر الإنتاج لن ترتفع فورا، وقد ترتفع بالتدريج نتيجة زيادة الطلب بشكل متتالي عليها مما يؤدي الى زيادة كلفة الإنتاج وينعكس ذلك على زيادة الأسعار، وان لم يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل، وهذا التضخم يحدث عادة في أوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي ويسميه كيتز التضخم الجزئي[1].

[1] - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المؤكزية**، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2010، ص ص 203-205.

وبالتالي تقوم النظرية الكيترية على الفرضيات التالية[1]:

- ❖ أن التوظيف الكامل حالة استثنائية وليست أمرا شائعا؛
- ❖ يتحدد الدخل القومي بتعادل لاستثمار مع الادخار؛
- ❖ يتحدد سعر الفائدة بالطلب على السيولة وعرض النقود

ومن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكينيزية ما يلي[2]:

- إن تحليل كيتر انصب جملة وتفصيلا على دراسة حالة الكساد، مما جعل أفكاره غير قادرة هي الأخرى على تفسير وطرح ما طرأ من إحداث بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية 1948، كذلك في سنوات السبعينات أين تعايش التضخم مع الكساد؛
- محدودية النظرية الكيترية باعتبارها غير قادية على معالجة الأحداث، والأزمات الاقتصادية في المدى الطويل.

المطلب الثالث: التضخم في الفكر النقدي المعاصر

لقد ارتبطت التحليلات النظرية للتضخم بتطور النظام الرأسمالي، وتغير طبيعة الأزمات الاقتصادية، فرغم أن أفكار كيتر كانت بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وخاصة فيما يتعلق باستخدامه لأساليب جديدة في التحليل النقدي، ولربطه بين الدخل والاستثمار، إلا انه تعرض لتصدعات أيضا كان سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة تمثلت في معايشة التضخم مع الركود جنبا الى جنب، مما دفع أنصار النظرية النقدية الجدد الى الجمع بين الاستنتاجات الكلاسيكية والكيترية.

إلا إن فترة التسعينات وما رافقتها من تطور الأزمة الاقتصادية الرأسمالية كانت سببا في إعادة الحياة مجددا للتحليل الكلاسيكي، خاصة بفضل مدرسة شيكاغو الأمريكية بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان الذي استطاع أن يفرض الأفكار الجديدة للنظرية الكمية كدليل عملي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[3].

[1] – محمود مجي الدين، مرجع سبق ذكره،ص 110.

[2] – مطهري بهاء الدين، **محاولة استهداف معدلات التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية –دراسة حالة الجزائر 2019/1990–**، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021-2022، ص30.

[3] – السعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص31.

أ. التضخم عند فريدمان (للنظرية النقدية المعاصرة):

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، والذي يؤدي بدوره الى ارتفاع مستويات الأسعار.

بالنسبة لفريدمان عند تفسيره لمعادلة التبادل لفيشر الشيء المهم بالنسبة اليه ليس العلاقة بين الكتلة النقدية ومستوى الأسعار مع القبول لان التغير في الكتلة النقدية لا يقود الى تغيرات في مستوى الأسعار فحسب ولكن الى عدة تغيرات اقتصادية.

ميكانيزم التحقق عند فريدمان يرتبط بعاملين هما: العوامل المحددة للطلب والعوامل المحددة لعرض النقود والتي بتقاطع منحنياتها يمكن معرفة قيمة النقود.

كما أن فريدمان قد أعطى أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد لمستوى الأسعار كما اخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الناتج أو الدخل الحقيق والتغير في الطلب على النقود كمفسر للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة، وبعد هذا الطرح أكثر واقعية وتفسير هذه القوى بالمقارنة مع النظرية الكمية التقليدية وأيضا أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكيترية.

ومما سبق يتضح أن هذه النظرية تنظر الى التضخم على انه ظاهرة نقدية بحتة، وان مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من الإنتاج، ويتصور فريدمان أن التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج القومي والأسعار بنسب متفاوتة، وبالتالي فوفقا لتلك النظرية إن مصدر الارتفاع التضخمي يرجع على زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

إن معدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج القومي والتغير في سرعة دوران النقود[1].

ب. المدرسة السويدية الحديثة:

ظهرت في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، ويمثلها كل من ليندبرج وليندال وأولين وهانسن، وقد اعتمدت المدرسة على عنصر التوقعات في تحليلها للتضخم، حيث قامت على الفروض التالية:

- افتراض وجود اقتصاد رأسمالي متقدم؛

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 150،151.

- وجود سوق مالية وسوق نقدية، باعتبارهما عنصرين مهمين للربط بين قرارات المدخرين والمستثمرين؛
- وجود سوق عالية الكفاءة تعكس بدقة الاختلال بين توقعات المدخرين وتوقعات المستثمرين؛

وترى هذه النظرية إن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فقط، بل أيضا على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار، وانه نظرا لاختلاف الحوافز التي تدفع للاستثمار عن تلك الدافعة للادخار فانه فقط في حالة التوازن يتوازن الاستثمار المخطط والادخار المتحقق، بينما بحكم التعريف فان الادخار المحقق يساوي الاستثمار المحقق، وبناءا عليه فانه في حالة زيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط فان ذلك يعني زيادة الطلب مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار وتحقيق أرباح غير متوقعة للمنتجين، وتخلص النظرية إلى إن الاختلاف بين الادخار المتوقع والاستثمار المحقق يؤدي الى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما يدفع الأسعار الى الارتفاع.

وبالتالي ترى المدرسة السويدية إن المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار هو التوقعات، أي إن تقلبات الأسعار ترجع لعوامل نفسية يصعب قياسها كميا أو التنبؤ بها، ويرى انصار هذه المدرسة إن زيادة عرض النقود بكمية لا تتناسب مع العرض الحقيقي للسلع والخدمات يؤدي الى الزيادة في المستوى العام للأسعار إلا انه لا ينجم عن ذلك تغيير في الأسعار النسبية، وذلك في ضوء افتراض سيادة المنافسة الكاملة ووجود مرونة كاملة للأسعار، الأمر الذي يترتب عليه عدم ممارسة التغير في كميات النقود أي التأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد القومي، كما يؤكد انصار هذه المدرسة على إن نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار تتأثر بالتوقعات السعرية للمنتجين والمستهلكين[1].

[1] - محمود محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص112.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على التضخم وسياسات مكافحته

تستخدم حكومات الدول مجموعة من المؤشرات لقياس معدلات التضخم من اجل مواجهة الآثار السلبية التي يخلفها هذا الأخير ولعل من أبرز هذه الآثار تراجع القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، ولهذا وجب على السلطات المعنية إن تضع الإجراءات والسياسات اللازمة والمناسبة التي تمكنها من السيطرة عليه والتخفيف من آثاره.

المطلب الأول: أساليب قياس التضخم

تعتمد عملية قياس التضخم في الي اقتصاد على محورين أساسيين هما:

أولا: الأرقام القياسية للأسعار

تعتبر تحركات الأسعار من أهم الدلائل والمؤشرات التي تعتمدها الدولة معرفة حدة وسرعة التضخم، وعلى هذا الأساس تم اعتماد العديد من الأرقام القياسية، التي أصبحت مرجعا هاما لقياس التضخم.

1. تعريف الأرقام القياسية للأسعار:

الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس التغيير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر. وأبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بالرقم القياسي للأسعار، وهو عبارة عن مقياس نسيب يقيس التغيرات الحاصلة في الأسعار خلال الزمن .ونحصل عليه بقسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين (فترة أو مكان المقارنة)، على قيمتها في فترة أخرى أو مكان آخر (فترة أو مكان الأساس)، وعليه، فإن الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس، وجيب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية .وتساعد الأرقام القياسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والدارسين ورجال الأعمال وغريهم، من الأفراد والمؤسسات على مقارنة التغيرات في الأسعار أو الإنتاج أو التجارة الدولية والمحلية وغيرها من الظواهر، مع بيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أمكنة مختلفة[1].

ويستخدم الإحصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية أهمها[2]:

أ. الرقم القياسي (لاسبير la Speyres) المرجح بكميات فترة الأساس:

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير في 1864م ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس، ويحسب كما يلي:

[1] – ايمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] – لحول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص200.

La Speyres Index = ($\sum P_1Q_0 / \sum P_0Q_0$) x 100

حيث أن: p_1: أسعار فترة المقارنة

Q_0: كميات فترة الأساس

P_0: أسعار فترة الأساس.

ومنه يعبر رقم لاسبير عن أثر تغير السعر، كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

ب. الرقم القياسي (باش Paache Index) المرجح بكميات فترة المقارنة:

استخدم باش سنة 1874م رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة، أي كما يلي:

La Paache Index = ($\sum P_1 Q_1 / \sum P_0 Q_1$) x 100

: كميات سنة المقارنة Q_1 حيث ان :

P_0: أسعار فترة الأساس

P_1: أسعار فترة المقارنة

ومنه فان رقم باش يعبر عن أثر تغير السعر، كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشتريت في سنة الأساس.

ثانيا: الفجوة التضخمية

وتعد الفجوة التضخمية من اهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار حيث اعتبارها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي[1].

وتتمثل اهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية كما يلي:

1. معيار فائض الطلب الكلي:

تقاس الفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي، محسوبا بالأسعار الجارية والعرض الحقيق محسوبا بالأسعار الثابتة أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد ويتمثل هذا الاختلال في شكل فائض في الطلب يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدل اكبر من الناتج الوطني الحقيق مما يرفع

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الأسعار المحلية، ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار تضمنتها أفكار النظرية العامة لكينز والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي لا تقابلها زيادة في حجم المعروض الحقيقي منها نتيجة وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل تعتبر ظاهرة تضخمية تدفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع، ويمكن صياغة فائض الطلب وفقا للمعادة التالية:

$$DX= (cp+cg+I+E)- y\ldots(1)$$

حيث أن:

DX: تمثل إجمالي فائض الطلب

CP: تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

Cg: تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية

I: تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية

E: تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية

Y: تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

وتبين المعادلة السابقة انه في حالة ما اذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فان الفرق بينهما يمثل إجمالي فائض الطلب والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة، وفي بعض الحالات يمكن إشباع جزء من إجمالي فائض الطلب عن طريق التوسع في الواردات والذي يؤدي بدوره الى حدوث عجز في الميزان التجاري اما الجزء المتبقي من إجمالي الطلب والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات والمعبر عنه بصافي فائض الطلب فانه يمثل ضغطا تضخميا يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية:

$$DX_n= (DX-F) \ldots(2)$$

حيث أن:

DX_n: تمثل صافي فائض الطلب

DX: تمثل إجمالي فائض الطلب

F: تمثل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات)

وبإعطاء مجموع الإنفاق الوطني الرمز A فانه يمكن كتابة (1) و(2) في المعادلة (3) والتي تعبر عن إجمالي فائض الطلب:

$$DX= (A+X)- (Y+M) \dots(3)$$

حيث X تمثل الصادرات وm الواردات[1].

2. معيار الإفراط النقدي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية للنقود الحديثة بقيادة "ميلتون فريدمان، حيث يعتبر أن أي عدم استقرار للأسعار إنما يعود إلى عوامل نقدية حيث أن عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدى الطويل، إنما يعود إلى عدم تحديد السلطات النقدية للحجم الأمثل للعرض النقدي.

والحجم الأمثل للعرض النقدي هو ذلك الحجم الذي يتعين ان يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه تغير الناتج الوطني ومعدل التغير في الطلب على النقود، أو سرعة دورانها، محافظا على المستوى العام السائد في فترة الأساس، كما يعتبر معيار الإفراط في العرض النقدي الأكثر استعمالا من قبل الصندوق النقد الدولي في سياساته للوقوف على مدى الاتجاهات التضخمية، فيربط الصندوق بين الزيادة في وسائل الدفع والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وعلى ذلك فإن منهجه يقضي بأنه إذا احتوى الاقتصاد على زيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار يجاوز الزيادة المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا يعتبر من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي دليلا على وجود التضخم، ويمكن حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن اللزوم على النحو التالي:

$$M^1= \mu Y_t - M_t$$

حيث تمثل M^1: حجم الإفراط النقدي

μ: متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الإجمالي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس.

Y_T: حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

اما M_T فتمثل كمية النقود المتداولة.

وعليه يمكن التمييز بين الحالات التالية [2]:

- **الحالة الأولى:** وهي الحالة التي تعكس الاستقرار النقدي، حيث تتساوى عندها كمية النقود المستخدمة مع الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] - ايمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 59،58.

[2] - حميد عزري، **اثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990،2017)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019-2020، ص ص 97،96

الحالة الثانية: كمية النقود المستخدمة أقل وهي الحالة التي تعكس وجود فجوة انكماشية، حيث أن من الناتج المحلي. **الحالة الثالثة:** وهي الحالة التي تعكس وجود فجوة كمية النقود المستخدمة أكبر تضخمية، حيث أن كمية النقود المستخدمة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

3. معيار معامل الاستقرار النقدي لفريدمان:

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة للنقود، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة اكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي.

يتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$B= (\Delta M / M) - (\Delta Y / Y)$$

حيث ان ΔM : تمثل التغير في كمية النقود

M : تمثل كمية النقود

ΔY: تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي

Y : تمثل الناتج القومي الحقيقي

يتحقق التوازن في الاقتصاد وفقا لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر، اما اذا كانت نسبة التغير في كمية النقود اكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي B موجبا، فان ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب[1].

[1] - لحول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 204،205.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على التضخم

يترتب عن التضخم العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم:

تختلف الآثار الناتجة عن التغيرات في مستوى الأسعار تبعا لنوعية التضخم السائد ودرجته، وفيما يلي عرض أهم الآثار الاقتصادية للتضخم:

1. **آثار التضخم على جهاز الأسعار:** يؤدي التضخم إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، ونتيجة ذلك هي إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى، كما نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات تحظى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل دخول مرتفعة وعوائد متناقصة .

2. **التشوهات الضريبية الناتجة عن التضخم:** يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي ال تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لان الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساس عملية التنمية، وضرورية جدا لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى تجميد الصناعات الأساسية والثقيلة، ألنها سوف تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل قطاعاتها لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة التي يعاني منها عمال هذه الصناعات، وفي الوقت نفسه فهي ال تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبية حتى تعطي نتائجها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة إضافة إلى ما سبق، إن توجيه رؤوس الأموال تتحكم فيه عوامل أخرى من بينها مستوى تشغيل عناصر الإنتاج، وكذلك مدى حدة التضخم واتجاهات تغيره، حيث كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، كلما بدأت مرونة الإنتاج تنخفض إلى أن تنعدم، مما يزيد من حدة ارتفاع الأسعار، وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر، وهذا أيضا يزيد من ارتفاع الأسعار، كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالعقارات، كل هذا على حساب توظيف الأموال في استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد. وبالتالي قد يتوقف إنتاج السلع الضرورية بعد تعمد الحكومة تجميد أسعارها، ويتوسع إنتاج السلع

الكمالية والترفيهية الموجهة لفئات معينة قليلة في المجتمع، وهكذا كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات وانعكست آثارها على مختلف الأنشطة الإنتاجية، وقد ينتشر نتيجة لذلك نوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة منها، وهذا يؤدي إلى الوقوع لازمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر لتشمل الاقتصاد بمجمله [1].

3. **أثر التضخم على هيكل الإنتاج:** التضخم وما يواكبه في ارتفاع مستويات الأجور والأرباح والأسعار من التأثير على حقل الإنتاج وخاصة في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك وتحريك رؤوس الأموال والعمالة باتجاهها على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي تعد أساسا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي.

4. **اثر التضخم على ميزان المدفوعات:** يمارس التضخم تأثيرا ضارا على وضع ميزان المدفوعات إذ ان زيادة الدخول التي تتولد أثناء فترة التضخم يؤدي الى زيادة الاستيراد اذا كان الإنتاج المحلي لا يواكب الزيادة في الدخول، ويزداد التأثير عندما تكون مرونة الطلب السعرية على الاستيرادات مرتفعة، إضافة إلى أن فترات التضخم تكون السلع المحلية ذات أسعار اعلى من مثيلاتها في الخارج مما يؤدي الى تفضيل السلع الأجنبية محل المحلية كونها تملك ميزة سعرية وهذا ما يؤثر على ميزان المدفوعات أي أن التخم يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات، لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كتفية في الإنتاج الداخلي ،ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد على التصدير وتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

5. **أثار التضخم على الاستثمارات:** يؤدي التضخم الى خلق شعور تشاؤمي لدى المستثمرين وعدم الثقة إزاء نتائج المشاريع الاقتصادية لصعوبة تقدير تكلفة إنشاء المشروعات في المستقبل والذي يترتب على ذلك صعوبة توظيف رؤوس الأموال في المشاريع التي تحتاج الى مدة استرداد طويلة، وهذا يعني التوجه نحو المشاريع التي تتميز بالربح السريع والمضمون بغض النظر عن مدى فائدتها الى المجتمع ولا بد من الإشارة إلى أن هذا التغيير في سلوك المستثمرين له أثار غير صحية على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وحسن أداء الاقتصاد الوطني لأنه يشجع أنماطا من الاستثمار غير المنتج (المضاربة بالأسهم والسندات)[2].

---

[1] - سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017/2016، ص ص 102-107.

[2] – مطهري بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص40.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم:

تتمثل الآثار الاجتماعية للتضخم ليما يلي:

1. **التأثيرات على الدخل وتوزيع الثروة:** ينشأ التأثير التوزيعي الرئيسي للتضخم من الاختلاف في أنواع الموجودات التي للناس أو المستحقات المترتبة عليهم، فوضعية المقرضين تختلف تماما عن وضعية المقترضين في فترات التضخم. كما تعد دخول المجتمع بمختلف شرائحه الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعاره، وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل أغلبية أفراد المجتمع، وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. وفيما يلي سنحاول إبراز آثار التضخم فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخول والثروات بين مختلف فئات المجتمع:

أ. **المقرضون والمقترضون:** في حالة حدوث تضخم كبير فإن دفعات الدين المستحقة على المقترض سوف تبقى ثابتة من حيث قيمتها الاسمية، أما تكلفتها الحقيقية تنخفض مما يعني أن التضخم الكبير يزيد من ثروة المقترض ألنه يخفض القيمة الحقيقية للدين المفروض عليه. أما وضعية المقرض فإنها ستختلف تماما وذلك ألن التضخم يتسبب له في خسارة كبيرة ألنه سوف يسترد أموال قيمتها الحقيقية أقل من قيمة الأموال التي أقرضها، وبالتالي تتسبب الزيادة غير المتوقعة في الأسعار في إفقار المقرضين، من هذا نستنتج أن التضخم العالي وغير المتوقع يمثل فائدة للمقترضين وخسارة للمقرضين[1].

ب. **الأثر على أصحاب المداخيل الثابتة:** ينعكس ارتفاع الأسعار أو التضخم سلبيا على القدرة الشرائية لذوي الدخول الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وزاد تنازلهم عن الطلب بعض السلع، لعدم قدرتهم على الحصور عليها وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر، أن هذه الآثار السلبية التي تمس هذه الفئة سببها الرئيسي هو النفقات المرتفعة والعائد الثابت نسبيا الذي تجنيه هذه الفئات وكذلك فان الأفراد الذين يعتمدون على الخزينة العمومية سوف يتضررون بصفة خاصة من التضخم وذلك لان دخلهم يبقى متخلفا كثيرا عن ارتفاع الأسعار؛

[1] – سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

ت. **أثر على أصحاب المرتبات:** تضم هذه الفئة موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، وهم الذين تكون مداخيلهم اقل ثباتا مقارنة بالأفراد الذين ذكرناهم في الفئة الأولى، حيث يتعرضون هم كذلك الى انخفاض مداخيلهم الحقيقية، ولكن ولأنها تتمتع بنوع من المرونة، فانه عادة ما تحدث زيادة في هذه المرتبات مما يؤدي الى تخفيف اثر التضخم على هذه الفئة؛

ث. **الأثر على الإجراء:** تشكل فئة العمال اكبر جزء من أصحاب هذه المداخيل، وتتميز الأجور بقابلية اكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار في اغلب الأحيان الى زيادة في الأجور، وترجع هذه الزيادة الى أسباب كثيرة، لعل أهمها هو قوة الاتحادات العمالية والنقابات وقدرتها على التأثير في الحكومات من اجل رفع الأجور لمواجهة التضخم والملاحظة في الدول الرأسمالية الصناعية إن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث قد تمر فترة زمنية بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور، كما إن الأجور عادة لا ترتفع بنفس المعدل الذي ترتفع به الأسعار، ومع ذلك يبقى أصحاب الأجور اقل تضررا من التضخم مقارنة بأصحاب الدخول الثابتة والمرتبات؛

ج. **لأثر على المستثمرين:** إن المستثمرين في السندات التي تدر فائدة سوف يخسرون في أوقات ارتفاع الأسعار بينما المستثمرون في سندات الملكية سوف يستفيدون من هذا الارتفاع، وبالنسبة لصغار المستثمرين من الطبقة المتوسطة فهم معرضون لخسارة كبيرة لانهم عادة ما يستثمرون مدخراتهم في سندات تدر فائدة ثابتة أو في التامين أو في حساب المدخرات، ويشير كيتر إلى إن التضخم يخفض مقدرة المستثمرين على الادخار، كما ثبت أيضا إن الأسهم تتحرك بشكل معاكس لحركة التضخم، حيث أن مع تباطؤ التضخم في أوائل التسعينات ارتفعت أسعار الأسهم بحدة \في مختلف أنحاء العالم وسبب ذلك هو توقع المستثمرين بان البنوك المركزية ستبقى أسعار الفائدة منخفضة لكن حين هدد التضخم بالتصاعد في عام 1994 انخفضت أسعار الأسهم بحدة[1].

2. **تفشي الرشوة والفساد الإداري:** تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي[2].

[1] - ايمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 70،69.

[2] – سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

المطلب الثالث: سياسات مكافحة التضخم

إن الإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة التضخم يمكن تقسيمها الى قسمين كالاتي:

أولا: السياسة النقدية: وتهدف السياسة النقدية باختصار الى الحد من كمية النقود المتداولة والتأثير في سرعة تداولها حتى تقلل السيولة التي في يد القطاع الخاص ويترافق ذلك مع تخفيض الائتمان المصرفي ليتحقق الاستقرار النقدي وعادة ما يستخدم البنك المركزي من اجل ذلك سياسة سعر البنك وعملياتها السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي الإجباري من أجال الرقابة على حجم الاحتياطي في الاقتصاد الوطني.

والرقابة على التضخم تتطلب بالضرورة تحقيق الرقابة على الإنفاق الكلي، خاصة في ظروف التوظيف الكامل، حيث إن الزيادة في الإنفاق سوف تنعكس بالضرورة في ارتفاع الأسعار، وهناك فكرة مسبقة بان سبب التضخم هو وجود فائض في كمية النقود، لذا فان علاج المشكلة يكون بالدرجة الأولى من خلال التحكم بكمية النقود المعروضة في الاقتصاد من خلال السياسات الانكماشية في الائتمان المصرفي، ولا تعتبر السياسة النقدية بمفردها كافية لمعالجة التضخم في الاقتصاد فهناك العديد من المحددات تقف في وجه البنك المركزي تعيق دوره في تحقيق الرقابة على التضخم حيث إن الإجراءات النقدية قد تؤدي الى إرجاع الاقتصاد الى ما كان عليه من وضع تضخمي[1].

وتنقسم أدوات السياسة النقدية الى أدوات كمية وأخرى نوعية نوضحها فيما يلي:

1. أدوات الكمية الغير مباشرة للسياسة النقدية:

تتمثل هذه السياسات في وسائل البنك المركزي للتدخل في تسيير وتنظيم الائتمان بصفة غير مباشرة، للحفاظ على هيبته ومكانته كقمة للجهاز المصرفي ومنفذ للسياسة النقدية، كما تعتبر أدوات الرقابة الغير مباشرة نظريا وعلميا فعالة في تحقيق أهداف البنك المركزي المسطر وخلال تلك الفترة نظرا لأنها تمكن تلك السلطة النقدية من التحكم في الائتمان كما ونوعا، وتتمثل تلك الأدوات في ثلاث وسائل وهي:

أ. سعر إعادة الخصم:

إن سعر إعادة الخصم هو الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة للبنوك التجارية، وتحويلها الى نقود قانونية في الحال من خلال عملية الإسالة النقدية للأصول المالية، وبطبيعة الحال يراعي البنك المركزي كشرط أساسي لتحديد سعر إعادة الخصم أهداف السياسة النقدية المسطرة والمراد تحقيقها.

[1] – سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 223،224.

ففي حالة التضخم أو ارتفاع الطلب الكلي يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم قصد امتصاص السيولة النقدية الزائدة عن حاجة البنوك التجارية قصد تقليص حجم القروض الممنوحة من قبل تلك الأخيرة، والعكس يلعبه البنك المركزي في حالة ارتفاع مستوى العرض الكلي عن الطلب الكلي في حالة الركود أو الكساد الاقتصادي فان خفض مستوى سعر إعادة الخصم يحفز البنو التجارية على زيادة منح الائتمان للأعوان الاقتصادين، قصد دفع عجلة التنمية في الاقتصاد الوطني.

إذا أردان تقييم فاعلية سياسة سعر إعادة الخصم فإنها تعد من أقدـــم الوسائل الغير مباشرة التي يعتمد عليها البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان، وهذه السياسة فعليا تتطلب توفير مجموعة من الشروط من أجل ضمان تطبيقها بنجاح، وتتمثل تلك الشروط فيما يلي[1]:

- وجود أسواق نقدية نامية للتعامل بالأوراق التجارية وأذونات الخزانة وغيرها من أدوات الائتمان قصيرة الأجل، التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها أو الإقراض بضمانها، وهذا ناذر خاصة في البلدان النامية؛
- وجود ضرورة للبنوك التجارية في الحصول على كل ما يلزمها من أموال، وخاصة من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وذلك ضمانا لتحقيق أهداف السياسة النقدية؛
- الشرط الأساسي لفعالية هذه السياسة، هو قيام البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على الإقراض كنتيجة حتمية لرفع البنك المركزي لسعر إعادة الخصم، وهذا الميكانزيم هو الذي يضمن تحقيق استراتيجية البنك المركزي في التحكم في الائتمان في ظل هذه الأداة، ولكن لجوء البنوك التجارية إلى احتياطاتها النقدية الخاصة في حالة رفع السلطة النقدية لهذا السعر قد يسهم في عدم نجاعة هذه الأداة في التحكم في الائتمان؛
- تشترط هذه السياسة وجود حساسية ومرونة بين الطلب على الائتمان وتكلفته.

ب. **عمليات السوق المفتوحة:** ويقصد بها تدخل السلطة النقدية إما بيع أو شراء الأوراق المالية بغية التحكم في حجم المعروض النقدي، وفي حالة التضخم فإن البنك المركزي سيتدخل كبائع للأوراق المالية حيث ان قيامه بهذه العملية يعني حصوله على النقود مقابل الأوراق المالية التي يبيعها، وبالتالي سحب المعروض النقدي أو السيولة من الأسواق مما يؤدي الى تناقض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض حدة التضخم.

[1] – لحول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 217،218.

إن تدخل البنك المركزي كبائع للأوراق النقدية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية، سيؤدي الى تقلص الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يؤدي الى قلة قدرتها على منح الائتمان فينخفض حجم النقود المتداولة لدى الأفراد وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات بسبب انخفاض القدرة الشرائية، ومنه يتلاشى التضخم.

ت. معدل الاحتياطي القانوني: يمثل الاحتياطي القانوني في نسبة من أموال البنوك التجارية، تودع في حسابات خاصة بها لدى البنك المركزي ويأخذ هذا الاحتياطي عدة أشكال منها: احتياطي على الودائع بالعملة المحلية، احتياطي على الودائع بالعملة الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة آجالها.

فإذا استهدف البنك المركزي الحد من التضخم، فإنه يتجه الى الحد من الائتمان باستخدام هذه الوسيلة، فيرفع معدل الاحتياطي القانوني بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونيا مما يدفع هذا الأخير الى[1]:

- التشدد في تقديم قروض جديدة وبالتالي التحكم في السيولة؛
- العمل على تصفية بعض القروض القامة، ومن ثم يتجه رصيد الائتمان الى الهبوط أو على الأقل الثبات عند مستوى معين؛

وكل هذا يعني التحكم في السيولة المتداولة مما يؤثر على الطلب على السلع والخدمات سلبا وبالتالي تتجه الأسعار نحو الانخفاض فتنخفض حدة التضخم.

2. الأدوات الكيفية المباشرة للسياسة النقدية:

يلجا البنك المركزي الى جانب الأدوات الكمية السابقة في فترات التضخم الى إجراءات انكماشية تؤثر بصورة نوعية، وتحدد بشكل مباشر وصريح، في حجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية منحه أو توجيهه للقطاعات المطلوبة حسب السياسات المسطرة، ويمكن أن تنحصر هذه الأدوات المباشرة فيمايلي:

أ. تأطير الائتمان (التنظيم الانتقائي للقروض):

تهدف هذه الإجراءات التنظيمية الى توجيه القروض نحو الاستثمارات المطلوبة، وتسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض، وتأطير توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض مخصصة لأهداف معينة، والهدف من

[1] – إيمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 74،73.

هذه الإجراءات هو ترشيد استغلال هذه النقود في مجالات وقطاعات مستهدفة من طرف الدولة في الدولة وتحفيزها.

ب. فرض أسعار تفاضلية إعادة الخصم:

إن آلية رفع سعر الخصم التي تكلمنا عليها سابقا يمكن إن تؤثر على حجم الائتمان بصفة عامة، إلا ان تغيير هذا السعر بالنسبة لأنواع معينة من النشاط الاقتصادي يمكن إن يقتصر تأثيره على الائتمان الموجه، لهذه الأنشطة بعينها دون غيرها، فمثلا يمكن للبنك المركزي إن يرفع سعر إعادة الخصم على الأوراق المقدمة من المؤسسات التجارية دون المؤسسات الاقتصادية، من اجل استهداف التأثير على الطلب الاستهلاكي دون الاستثماري.

هذا الإجراء هو تنظيمي يتم المفاضلة به بين القطاعات من اجل تشجيع نشاط معين على آخر، حسب ما تقتضيه الأوضاع الاقتصادية آنذاك إلا انه قد تكون هذه السياسة غير فعالة حيث تزداد الأرباح بنسب كبيرة، تجعل المؤسسات مستعدة لدفع معدلات الفائدة المرتفعة، في حين يكون البنك المركزي قد وصل الى حد اقصى.

ت. تغيير شروط الاحتياطي القانوني:

رأينا فيما سبق استخدام معدل الاحتياطي القانوني كأداة للسياسة النقدية، يمكن أن يرافق هذا تغيير الشروط المنظمة لذلك، خاصة إذا أرادت السلطة النقدية تشجيع نشاط معين فأنها أن تستخدم ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الاحتياطي القانوني، الذي يتحتم على البنوك التجارية الاحتفاظ به وهذا أسلوب أخر للتمييز بين الأنشطة والتمويل.

ث. الودائع المشروطة من اجل الاستيراد:

يدفع هذا الإجراء المستوردين إلى إيداع مبالغ محددة لدى البنك المركزي في صورة ودائع لفترة معينة لتسديد ثمن الواردات، وعليه يمكن لهذا الأسلوب أي يجمد أموالهم وان يقلل حجم القروض ورفع تكلفة الواردات.

وعليه تكتسي السياسات النقدية أهمية كبيرة في الرقابة على الائتمان وتوجيه استخدامه، وعلى نمط الاستثمار والإنتاج، إلا إن تطبيق أدواتها يتطلب درجات متفاوتة من المتابعة، وعلى العموم فان كل هذه العمليات تهدف بالدرجة الأولى الى تخفيض كمية النقد المتداول، من خلال خفض الائتمان الموجه للأفراد والمؤسسات، وعليه امتصاص الزيادة في الطلب الفعلي[1].

[1] - السعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص ص 42،41.

ثانيا: السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية بانها استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن، كما تعرف بانها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة[1].

عندما لا تنجح الحكومات المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق أدوات السياسة النقدية، فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من وسائل وأدوات السياسة المالية للدولة، وان من بين اهم تلك الأدوات نجد ما يلي:

1. **الرقابة الضريبية:**

تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جزء من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام ـــ، وإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد بحيث تشكل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر في ضبط حركات التضخم والانكماش، وكوهنا أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة، وكأداة تجميع لفوائض القيم من جهة أخرى .ففي حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء أكبر من الدخول النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار .أما في حالة جمود الإنفاق الخاص يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول، وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون عن النفاق الى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة، وهذا ما يحدث في فترات التضخم، غير إن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم ـــقدرتها على التكيف والمتلائم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها لأكثر من مرة في إن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دامـــم الناتج من الأرباح سيقتطع في شكل ضرائب.

[1] –عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص222.

2. الرقابة على الدين العام:

تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاقى الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في بتجميد القوة الشرائية في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية. فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، وغالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور .

يمكن استخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض في البلدان النامية نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية، إلا أنه قد يترتب عنها ارتفاع الأسعار خاصة إذا كان التمويل بالإصدار النقدي.

إن ما يحد من سياسة القروض في الدول النامية ضيق الأسواق المالية وما يجري فيها من معدلات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراء وبالقدر الكافي مما يتطلب زيادة تعبئة الادخار الاختياري غير المتوفر، وانصراف القادرين على التوظيف أموالهم في توسيع مشاريعهم أو مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في القروض الحكومية[1].

3. الرقابة على الإنفاق العام:

تشمل هذه السياسة البرنامج الاتفاقي الذي يقوم على أساس طبيعة أدوات الدولة في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتقتضي فترات التضخم اتباع سياسة إنفاقيه انكماشية، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وخلق فائض في الميزانية/ بالشكل الذي يؤثر على أوجه الإنفاق الأخرى.

ويجب التمييز بين وجهتين من الإنفاق الحكومي، حيث يتم من جهة تخفيض الإنفاق الاستهلاكي بالقدر المستطاع الذي يسهم في علاج ارتفاع الأسعار، ومن جهة ثانية ترشيد الإنفاق الاستثماري ويمكن ان يؤثر هذا على مشاريع التنمية في البلدان النامية، وتتم هذه السياسة باستحداث فائض في الميزانية يتوقف على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، وباعتبار ان كبح الاستثمار يعني التأثير على الإنتاج والزيادة في مشكل البطالة، ويكون عمل السياسة المالية مركزا اكثر على الاستهلاك الخاص لسهولة تسييره بوقف الزيادة في الأجور ورفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورفع الاشتراكات الاجتماعية وخفض الإعانات الاجتماعية وقروض الاستهلاك.

[1] – لحلول عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 224،223.

وعليه فان السياسة المالية الانكماشية ترتكز إما على تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة في حصيلة الضرائب المفروضة أو مزيجا من كلاهما، ويجدر القول انه إذا كانت ميزانية الدولة متوازنة فان اتباع مثل هاتين السياستين يتضمن بداهة زيادة الإيرادات الحكومية عن نفقاتها، مما ينتج فائض في الميزانية قد يحث اثر عكسي على خلاف ما هو مطلوب بإحداث ضغوط تضخمية، وذلك بتأثير مضاعف الموازنة يكفي لتعويض وسد الفجوة التضخمية. ويشير التحليل الكيتزي إلى إن السياسة المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب هي السياسة المناسبة التي توصف لمواجهة التضخم الناشئ عن فائض الطلب[1].

[1] - السعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 44.

خلاصة:

يعتبر التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالا كبيرا في أي اقتصاد ولقد اختلف في إعطائها تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية ويتم تفسيره من خلال التوسع النقدي وزيادة النفقات، ومنه يعتبر ظاهرة سعرية ويفسره من خلال نتائجه المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار.

يرجع التضخم في جوهره الى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، وبعبارة أدق ينشأ التضخم نتيجة الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، هذا ما يؤدي الى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث حالة عجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة ضعف الإيرادات مقارنة بالإنفاق الحكومي هذا ما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية بدون زيادة الإنتاج وهو ما يؤدي الى التضخم، كما يمكن أن يحدث التضخم نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج(الأجور، المواد الأولية.....الخ)، أو نتيجة استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار مرتفعة.

بالنظر إلى أن التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوبة، فإنها ستنتج آثارا سلبية عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تمس هذه الآثار جانب النمو الاقتصادي الكفاءة الاقتصادية، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، وأحداث اختلالات في كل من الاستهلاك الاستثمار والادخار، نتيجة لفقد العملة الوطنية لقيمتها وتدهور قوتها الشرائية، إضافة الى ذلك الأثار الاجتماعية السلبية التي تتمثل في زيادة التمايز الطبقي وتفشي الفساد وارتفاع مستويات الفقر والبطالة.

هذه الآثار السلبية نبهت السلطات المعنية في أي دولة الى ضرورة وضع السياسات الضرورية والبحث عن الأدوات والآليات اللازمة للتخفيف من حدة آثار التضخم والسعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني:
ترشيد الإنفاق العام
وانعكاسه على التضخم

تمهيد:

يعتبر الإنفاق العام أحد اهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فهو يؤدي دورا مهما في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي، ناهيك عن مساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي، من خلال استثمار الموارد المالية في القطاعات الحيوية وتوفير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الابتكار والاستدامة، حيث زيادته تشير الى زيادة كمية وحجم الإنفاق التي تقوم به الحكومات في مختلف القطاعات والمشاريع العامة.

وتعتبر سياسة ترشيد الإنفاق العام أمرا ضروريا في ظل التحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها الحكومات، فهي تهدف الى تحقيق كفاءة وفعالية أكبر في استخدام الموارد المالية من خلال تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات وزيادة الكفاءة وتحسين الشفافية والمساءلة، وتحقيق التوزيع العادل، هذه العوامل تجعلها ضرورية لضمان تحقيق فوائد المجتمع وازدهاره على المدى البعيد.

وللوقوف على حيثيات هذا الموضوع سيتم تناول الفصل من خلال التطرق الى:

المبحث الأول: أساسيات حول الإنفاق العام

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق العام

المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام وأهميته في تحقيق الاستقرار النقدي

المبحث الأول: أساسيات حول الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام أداة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يعتبر انعكاسا للدور الذي تؤديه الدولة في المجتمع، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى تطور مفهوم الإنفاق العام بشقيه التقليدي والحديث ومن ثم ذكر البعض من مفاهيمه وأسبابه وأقسامه.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم المكونات الرئيسية للسياسة المالية للدولة. فهو يمثل النشاط الإنفاقي للحكومة المركزية والحكومات المحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: تطور مفهوم الإنفاق العام

تطور مفهوم الإنفاق العام عبر الزمن بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، السياسة، حيث مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد اتسع نطاق الإنفاق العام في ظل الدولة الاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة، وفيما يلي سنتطرق الى تطوره مفهومه في شقيه التقليدي والحديث كما يلي[1]:

1. المفهوم التقليدي للإنفاق العام:

لقد ناد الاقتصادي آدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع، الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات والمرافق العامة، ولقد تم تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد سلوك استهلاكي فقط يقوم باهتلاك الثروات المحصلة عن طريق فرض الضريبة على الأشخاص، فهي بذلك تساهم في إفقار المجتمع، باعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية وعسكرية ولا تؤدي أي نشاطات إنتاجية لذلك استخدمت كوسيلة من طرف الحكومة لتمويل النشاطات غير الإنتاجية وبذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة وتحليل آثارها الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك حيث لم يتعد اهتمامهم الجانب القانوني لها، حيث كانت الدولة لا تحمل الأفراد أعباء مالية من خلال تحصيل الضرائب إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، حيث كان يهدف التحليل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وحتى لا تتعدى النفقة العامة حدود هذا الدور فان ذلك يستدعي وجوب تقليل حجم

[1] - عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2015-2016، ص ص 29،31.

النفقات العامة بحيث يتم حصرها في أضيق الحدود وبالكم الذي يسمح للدولة القيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة، لما ينتج عن هذه النفقات العامة من استنفاذ لثروة المجتمع، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي.

2. المفهوم الحديث للإنفاق العام

لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية السياسية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين الى جانب توسع مبادئ الاشتراكية ودخولها حيز التطبيق منذ الثروة الروسية 1918، وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول الى التدخل في الحياة الاقتصادية، ومع تبني الفكر الكيتزي توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي متجاوزة بذلك نطاق الدولة الحارسة الى نطاق الدولة المتدخلة.

حيث هدفت الدول الرأسمالية الى إنماء معدل النمو القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للازمات وبذلك تعددت أوجه الإنفاق وازداد حجمها وتغير مفهومها كونها أضحت تمثل الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، السياسية.

وبالمثل عرفت نفقات الدول الاشتراكية أو المنتجة تزايد كونها تتحكم في النشاط الاقتصادي نتيجة لامتلاكها وسائل الإنتاج وذلك بسبب زيادة نشاطات الدولة التي تعمل على توزيع وسائل الإنتاج بين مختلف الاستخدامات وسعيها لضمان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك عن طريق توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

أما الدول النامية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة، من خلال تبني وتنفيذ مشروعات لتوفير الخدمات اللازمة لعملية التحول الاقتصادي، من خلال دعم قطاع البنية التحتية، حيث أصبح تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات لما تتمتع به من إنتاجية وفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ثانيا: مفهوم الإنفاق العام

اختلف مفهوم الإنفاق من بلد الى آخر سواء كان هذا الاختلاف من حيث التقسيم أو المحددات وهذا لاختلاف مفهومه من فكر اقتصادي، لذلك لقد وردت العديد من التعريفات للإنفاق العام كما يلي:

يعرف الإنفاق العام على انه: " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[1].

[1] – سوزي عدلي ناشد، **اساسيات المالية العامة**، دار منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2008، ص 25.

كما يعرف أيضا: "بانه تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومية والجماعات المحلية)"[1].

في حين اعتبره البعض بأنه:" هو تلك النفقة التي تقوم بإنفاقها جهة عامة والجهة العامة يقصد بها أحد أشخاص القانون العام والذي قد يكون الدولة أو احدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة"[2].

كما يوجد من عرفه بأنه: "يعبر الإنفاق العام عن إجمالي المبالغ النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة لغرض إنتاج السلع والخدمات الهادفة لإشباع الحاجات العامة المتنوعة والمدفوعات التحويلية وتسديد أقساط الدين العام وفوائده"[3].

ثالثا: عناصر الإنفاق العام:

ومن خلال ما سبق فإن الإنفاق العام يشمل ثلاث عناصر وهي:

1. الإنفاق العام مبلغ من النقود:

يتميز انفاق الدولة في عصرنا الحاضر بانه نقدي، فالدولة تقوم عادة وهي بصدد أداء الخدمات العامة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على مستلزماتها من السلع (المواد الخام والسلع كاملة التصنيع) والخدمات (عمل الأفراد)، وقد نشأ هذا الركن من أركان الإنفاق العام نتيجة تطور طويل فقد كانت الدول تميل في الماضي الى الحصول على بعض مستلزماتها في صورة عينية عن طريق مصادرة جزء من ممتلكات الأفراد تسخرهم للعمل لحسابها بدون اجر، ثم لم تلبث بعد الثورات الشعبية الأوروبية أن تخلت عن هذا الأسلوب لمجافاته لمبادئ الديمقراطية ولاعتراض الأفراد المتزايد عليه، إلا أنها استمرت في أداء بعض التزاماتها في صورة عينية ومثال ذلك تقديم المزايا العينية للعاملين فيها كمنحهم سكنا مجانا أو توفير المأكل والملبس لهم، ثم انتهى الأمر بمعظم الدول الى استبعاد الأسلوب العيني تماما نظرا لعدم ملائمته لمقتضيات العصر ولإهداره أحيانا لمبادئ العدالة في توزيع الأعباء العامة[4].

[1] – محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المنشورات الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2003، ص55.

[2] – محمد الخصاونة، **المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، لا توجد طبعة، الأردن، 2014، ص50.

[3] – حيدر مجيد عبود الفتلاوي، **دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر**، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص 34.

[4] –مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004، ص ص 193،194.

2. الإنفاق العام يقوم به شخص عام

وفقا لهذا العنصر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل الإنفاق العام إلا اذا صدر من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية والولايات في الدول الاتحادية أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة.

وعلى هذا فان النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة طبيعية أو اعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف الى تحقيق نفع عام، مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة فان هذا الإنفاق لا يعد عاما، ذلك ان الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف ومن ثم يعد من قبيل الإنفاق الخاص.

ولكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو الهيئات العامة تعد من قبيل الإنفاق العام؟

من المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد إنفاق عام، إما الإنفاق التي تنفقه الدولة بصدد ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشروعات الإنتاجية فقد ثار خلاف فقهي حول طبيعتها[1].

3. الإنفاق العام يقصد به تحقيق نفع عام:

ينبغي ان تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سندين: أولهما يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بإشباعها نيابة عن الأفراد ومن ثم يلزم ان يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، إما السند الثاني فيتمثل في مبدا المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة اذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم، إلا أن هناك صعوبة في كثير من الأحيان في معرفة ما اذا كانت حاجة ما هي من الحاجات العامة أم لا، ويرجع ذلك الى صعوبة تحديد الحاجة العامة تحديدا موضوعيا، ومام هذه الصعوبة فان امر تقدير الحاجات العامة وبالتالي المنفعة العامة متروك للسلطات السياسية، فهي التي تتولى عادة ما اذا كانت حاجة ما تعتبر حاجة عامة ام لا وذلك بموافقتها أو رفضها اعتماد

[1] –سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 27،28.

المبالغ اللازمة لإشباع هذه الحاجة ضمن النفقات العامة، إلا أن السلطة السياسية قد تسئ استعمال حقها في تقدير الحاجات العامة وبالتالي النفقات العامة مما يستدعي وجود رقابة فعالة تضمن عدم إساءة استعمال هذا الحق عن طريق السلطة التشريعية التي تقوم عادة برقابة استخدام الإنفاق العام في تحقيق المنفعة العامة، أولا: من خلال اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة، وثانيا: من خلال مساءلة الحكومة أو السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام في جملته وتفصيلاته، وتعمل الرقابة الإدارية ذاتها على أداء نفس الدور[1].

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق العام

تتخذ النفقات العامة صورا متعددة ومتنوعة، وفيما يلي نبين أنواع هذه التقسيمات التي تنطوي في فئتين أساسيتين هما: التقسيمات الاقتصادية والتقسيمات الوضعية.

1. التقسيمات الاقتصادية:

1.1 معيار طبيعة النفقة: استنادا الى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات:

أ. النفقات الحقيقية: "covernment purchases "

وهي تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض، العمل، راس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من امن، دفاع، عدالة، المرافق العامة، بالإضافة الى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي، فكافة المشتريات الحكومية من سلع وخدمات لازمة لإعداد وتجهيز جيش قوي، المحافظة على الأمان، إقامة الطرق، إقامة المستشفيات وتشغيلها، إقامة وتسيير وتشغيل المدارس والجامعات...الخ، جميعها تعد نفقات حكومية حقيقية، كما أنها تعد دخولا لأصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من سلع وخدمات إنتاجية ومن المؤكد من هذه الدخول الجديدة تمثل جزءا من الدخل القومي.

وتتضمن النفقات الحكومية الحقيقية بدورها مجموعتين من النفقات:

- **النفقات الاستهلاكية:** والتي تمثل النفقات الحكومية الجارية والتي يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات الجارية مثل مرتبات وأجور موظفي الدولة والمنفق في مستلزمات الإنتاج لتشغيل الموافق العامة ونفقات الصيانة العادية...الخ.

[1] - لعمرية لعجال، **اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014–**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/2016، ص 10.

- **النفقات الحكومية الرأسمالية:** والتي تمثل إضافة للمكون الرأسمالي للمجتمع ويدخل في نطاق هذه المجموعة كل ما يتم أنفاقه على راس المال الاجتماعي أو كما تسمى مشروعات البنية الأساسية من طرق وجسور وسدود...الخ.

ب. **النفقات التحويلية:** "transfer payment"

تتمثل هذه المجموعة من النفقات في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة الى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، القطاع المترلي، القطاع الإنتاجي، وقطاع العالم الخارجي، وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني، وبناء على ذلك فإنها لا تمثل عنصرا من عناصر الدخل القومي بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من الخدمات أو السلع في المقابل، وتنقسم إلى ثلاث أقسام:

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة لأغراض اجتماعية تعمل على تحقيقها كرفع المستوى المعيشي لبعض الأفراد أو الطبقات، وتحقيق التوازن بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وأبرز ما تقوم به الدولة لتحقيق هذا الهدف هو الإنفاق على الضمان الاجتماعي.
- **النفقات التحويلية المالية:** هي نفقات تلجأ اليها الدولة بغية تسديد أقساط الدين العام وفوائده، فهي عادة ما تلجا الى تسديد القروض العامة على شكل دفعات كل دفعة تتكون من راس المال (المقرض) وجزء كفائدة من راس المال، ففوائد الدين العام تعتبر من جهة النظر التقليدية بمثابة نفقات تحويلية إذا ما تعلقت بالقروض العامة غير الإنتاجية.
- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** هي تلك الإعانات التي تمنحها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي ومثال ذلك ما تقدمه الدولة لبعض المؤسسات الإنتاجية العامة أو الخاصة بغرض تخفيض أسعارها رغبة في زيادة الاستهلاك أي تحويل القدرة الشرائية من المنتجين الى المستهلكين[1].

2.1 معيار دورية النفقة:

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة الى نوعين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية[2]:

- **النفقات الجارية:** وهي تلك التي تتكرر بصفة دورية وتهدف لتسيير المرافق العامة بانتظام.

---

[1] - نريمان رقوب، **دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية–دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والامارات المتحدة العربية–**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017_2018، ص ص 20،19.

[2] – مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 206،205.

- **النفقات الرأسمالية:** وهي تلك التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية أو بمعنى آخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية.

3.1 معيار الغرض من النفقة:

تقسم النفقات العامة حسب هذا الغرض الى ثلاث نفقات كما يلي[1]:

- **النفقات الإدارية:** هي النفقات الخاصة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بوظائفها المختلفة وتشمل نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة، والتمثيل الدبلوماسي.
- **النفقات الاجتماعية:** تسعى هذه النفقات لتحقيق التنمية الاجتماعية وزيادة رفاهية أفراد المجتمع من خلال تقديم مساعدات إعانات اجتماعية لبعض الشرائح من المجتمع التي توجد في ظروف تستدعي المساعدة (كإعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح إعانات العاطلين)، كما يشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم، الصحة، النقل، الإسكان.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة يعتبر من اهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، لذا تخص الدول خاصة المتقدمة منها الجزء الأكبر من الإنفاق العام لهذه القطاعات حيث تستثمر في (الإنفاق على التعليم الذي يتم في شكل تجميعي أي دون الفصل بين المستويات من اجل رفع النمو الاقتصادي، لكن يحدث العكس بالنسبة للدول النامية التي تنفق هي الأخرى أموال طائلة على مختلف مستويات التعليم، إلا أنها لا تحصل على النتائج المرغوب فيها، إذ تبقى معدلات النمو فيها ضعيفة مقارنة بما تم التخطيط له وتوفيره من أموال.

- **النفقات الاقتصادية:** تشمل الأموال المخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، الإعانات والمنح الاقتصادية، بعبارة أخرى هي النفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل، حيث تسعى الدول من وراء هذه النفقات الى زيادة الإنتاج المحلي وخلق رؤوس أموال جديدة.

[1] – نريمان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 21،22.

الشكل 02: التقسيمات الاقتصادية للنفقة العامة

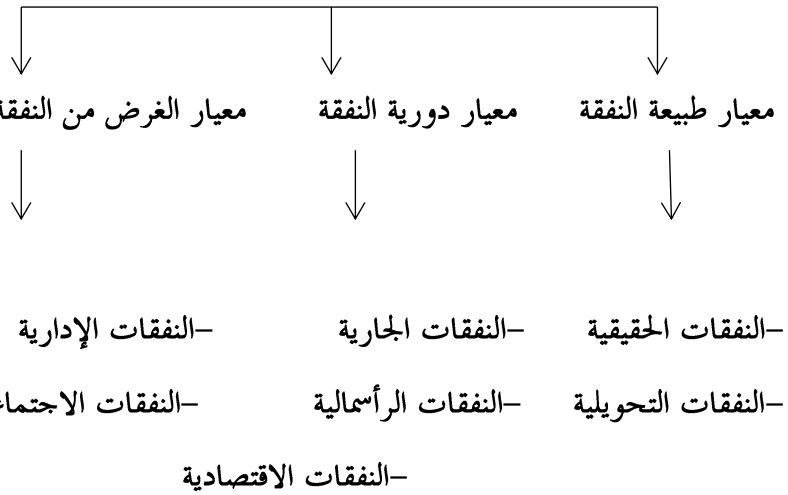

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

2. التقسيمات الوضعية:

يقصد بالتقسيمات العلمية أو الوضعية تلك التقسيمات التي يتم الاستناد الهيا في تصنيف النفقات العامة بالموازنات العامة سواء في نطاق الفكر التقليدي أو في نطاق الفكر الحديث، ومن بين اهم تلك التقسيمات التقسيم الإداري، التقسيم الوظيفي والنوعي[1].

1.2 **التقسيمات الإدارية:** يتم التقسيم الإداري على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق وهذه الجهات ممثلة في الإدارات العمومية والوزارات، فمن خلال هذا التقسيم تقسم النفقة العامة حسب السلطة أو الجهة التي تقوم بالإنفاق وبشكل أكثر تحديد تقسم على أساس الوحدات الإدارية والوزارات المختلفة مثل وزارة التعليم والصحة...الخ، ويمكن التوزيع داخل كل وزارة حسب هيكلها التنظيمي.

ويستهدف هذا التقسيم تبويب النفقات العامة الى أجزاء مستقلة كل جزء خاص بوزارة معينة، ومن ميزات هذا التقسيم هو إعطاء الفرصة لتحديد مسؤوليات الإنفاق الفعلي لكل من الوحدات الإدارية المختلفة[2].

2.2 **التقسيمات الوظيفية:** ترتبط التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة بالمفاهيم الحديثة للمالية العامة حيث أن النفقات العامة من خلال هذا التقسيم لم تعد أداة لتمويل الجهاز الإداري للدولة فحسب، وإنما كأداة لتنفيذ سياسات الدولة المختلفة في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع...الخ، أي أن هناك أهدافا متعددة تسعى الدولة

[1] - مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 477.

[2] – لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2019، ص 70.

الى تحقيقها وبالتالي أصبح من الضروري أن يجري تقسيم النفقات العامة على أساس وظائف الدولة التي تضطلع بها وليس وفقا للوحدات الإدارية التي أعطيت حق التصرف في الأموال كالوزارات[1].

3.2 **التقسيمات النوعية:**

وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعا الى عدة مجموعات إنفاقيه كنفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور والمرتبات، النفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية[2].

المطلب الثالث: ضوابط الإنفاق العام

تتمثل ضوابط الإنفاق العام التي تمثل القواعد التي تستند اليها في إقرارها فيما يلي:

1. **ضابط المنفعة العامة:** إذا كانت النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجات عامة وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، فإنها لا يمكن أن تكون مبررة إلا بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع، وهذا ما يقتضي عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو المجموعات أو فئات المجتمع دون البعض الآخر، لأسباب سياسية أو اجتماعية كانت.

فكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة، باعتبار إن النفقات لها آثار عديدة اقتصادية واجتماعية ظاهرة ومخفية حاضرة ومستقبلية، وفي هذا الصدد نورد اتجاهين رئيسين حول تحديد وقياس المنفعة العامة[3]:

1.1 **الاتجاه الشخصي:** يرى أنصار هذا الاتجاه إن قياس المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي على الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد ويأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا.

2.1 **الاتجاه الموضوعي:** يرى أنصاره إن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي، إذ انه إذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة الزيادة

[1] – محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 72.

[2] – نريمان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] - – العربي بن علي بوعلام، **آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: قانون الادارة العامة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص ص 17،18.

في النفقات العامة فيمكن القول أنها نفقات نافعة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا انه يهتم فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي وعدم الأخذ بعين الاعتبار جانبها الاجتماعي.

مع عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاتفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي:

أ. مستوى تفاوت في توزيع دخول الأفراد؛

ب. المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان؛

ت. عدد الوحدات السكانية المخصصة للموطنين؛

ث. مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين.

2. **ضابط الاقتصاد في النفقات العامة:** يعتبر الاقتصاد في الإنفاق شرطا ضروريا لتفعيل المنفعة السابق ذكره، فمن البديهي إن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة على النفقة لا يمكن تحقيقها إلا اذا كان ذلك ناتجا من استخدام اقل نفقة ممكنة، وعليه يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها، ويتطلب ذلك مراعاة مبدأ الاقتصاد في النفقات دون الحد من الإنفاق والتقليل منه، ويقصد من ذلك عد التبذير في عمليات الإنفاق العام والعمل على إيجاد اكبر عائد ممكن باقل تكلفة ممكنة ويتطلب تحقيق الوفر من الإنفاق ورفع إنتاجية المعرفة بكافة التكاليف والمنافع حتى تتمكن من عمليات المفاضلة بين المشاريع الحكومية أو المفاضلة بين المشاريع الحكومية أو المفاضلة بين الأنواع المختلفة للإنفاق العام وبما يعود على المجتمع بأعلى منفعة ممكنة وعادة ما يستخدم في هذه الحالة نظرية تحليل التكاليف والمنافع في المفاضلة بين المشاريع الحكومية المختلفة أو المفاضلة في عمليات الإنفاق المختلفة[1].

3. **ضابط الترخيص والتقنين:** ويتمثل في تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وأحكام الرقابة على النفقات العامة، ففيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام فان القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام ،فان القوانين المالية في الدولة تنظيم كل ما يتعلق بصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها وينجم عنها فعلا النفع العام الذي تستهدفه وعليه فان تقنين النشاط المالي والاتفاقي للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها

[1] - نريمان رقوب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى، ويقصد بالرقابة تلك الأنشطة التي تركز على تحديد المتحقق ومقارنته بالمخطط في سبيل حصر الانحرافات والوقوف على أسبابها ومن ثم علاجها[1].

4. **ضابط المرونة:** وهو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى السياسية بحكم أن لها تأثير مباشر وغير مباشر على حجم النفقات العامة، وهو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات.

لكن مرونة النفقات العامة تكون من إطارها الإيجابي وليس السلبي إضافة الى كونها خاضعة الى ضوابط أخرى متكاملة فيما بينها، فالعمل وفق مبدا المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة وبالأوجه المحددة لها، فمرونة النفقات العامة لا تكون في حجمها وانا أيضا في الأوجه الموجهة بمبدأ الأولوية في تحقيق الأهداف والذي يستلزم تمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية، أي مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع لآخر[2].

[1] - لعمرية لعجال، مرجع سبق ذكره، ص ص 20،21.

[2] – العربي بن علي بشسوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق العام

تشهد العديد من الدول ظاهرة تزايد الإنفاق العام، حيث يزداد حجم ونسبة النفقات التي تقوم بها الحكومات في مختلف القطاعات والمجالات، تؤدي هذه الظاهرة الى عدة عوامل وتحديات تواجه الحكومات وتؤثر على احتياجات المجتمع، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى اهم أسباب تزايد هذه النفقات.

المطلب الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام

إن تزايد الإنفاق العام من الظواهر الاقتصادية التي تتحكم فيها مجموعة من المتغيرات وتعكس وزن الدولة في النشاط الاقتصادي ودرجة تدخلها فيه، فمن الأسباب الحقيقية لتزايد ظاهرة الإنفاق العام ما يلي:

أولا: الأسباب الاقتصادية:

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تتحكم في حجم الإنفاق العام للدولة "الإنفاق الفعلي" منها ما هو متعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي أو المؤشرات الاقتصادية ومنها ما هو متعلق بالفلسفة والتوجه الاقتصادي العام أو النظام الاقتصادي المنتهج من طرف الحكومة لتوجيه السياسة الاقتصادية وتتمثل الأسباب الاقتصادية للظاهرة الاقتصادية المدروسة في[1]:

1. **النظام الاقتصادي المتبع:** أن النظام الاقتصادي المتبع اثر بليغ في تحديد حجم الإنفاق العام ففي ظل الأنظمة الاقتصادية الموجهة أو الاشتراكية نجد إن حجم الإنفاق العام يكون اكبر منه بالنسبة للأنظمة الاقتصادية الأخرى، وذلك لتحكمها وتدخلها في شتى المجالات والقطاعات الاقتصادية أي الإنتاج والتوزيع والتسويق، الأمر الذي يزيد من حجم الالتزامات المالية للخزينة العمومية، بينما تميل الدول ذات التوجه الرأسمالي الى الحد قدر الإمكان من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فتلتزم بالوظائف الأساسية مما يحد من حجم الإنفاق العام وتترك باقي الوظائف للخواص للقيام بها، إلا انه حتى وفي اطار الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الرأسمالي ففي ظل الاتجاهات الحديثة نجد أن هناك توسع مستمر للإنفاق العام وبالتالي النشاط الاقتصادي للدولة، بحيث مع مرور الزمن ظهر هنالك تنازل تدريجي عن مبدا حيادية الدولة التام وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، فأصبحت سياسة الإنفاق العام كما اشرنا سابقا من بين اهم أدوات السياسة الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي الكلي.

[1] – فرجي محمد، **المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019-2020، ص ص 117-119.

2. **الظروف الاقتصادية للدولة (الدورات الاقتصادية):** يمر النشاط الاقتصادي سواء للدول النامية أو المتقدمة بدورات وتقلبات (الدورة الاقتصادية فترات النمو ثم الرواج فالانكماش ثم الركود) ففي حالة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدول أو حالات الركود الاقتصادي ذات الأبعاد المختلفة عادة ما تلجا الحكومات الى التوسع في الاتفاق العام كحل الزامي لدعم الطلي الكلي والانتقال الى مستوى توازني جديد قصد تضييق حجم الفجوة الانكماشية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، والخروج من وضعية الجمود والاقتراب من مستويات التشغيل الكامل، فمثلا خلال الأزمة المالية الأخيرة التي عرفها العالم الرأسمالي "أزمة الرهن العقاري 2008" لجأت العددي من دول العالم حتى المقدمة منها الى التوسع في الإنفاق العام من خلال مجموعة من البرامج من اجل الخروج من الأزمة الاقتصادية، إما بالنسبة للدول التي تعتمد على موارد محدودة لتمويل الخزينة كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي تعتمد على الجباية البترولية ففي حالات الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار البترول فارتفاع أسعار هذا الأخير يزيد من الموارد المالية للدولة، وتقوم بالتوسع في النفقات العمومية وفي حالات انخفاض الأسعار تقوم بسياسات التقشف والتقليل من مستويات الإنفاق العام.

3. **ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي:** إن ارتفاع مستويات الناتج الداخلي للدولة PIB وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي يؤثر إيجابيا على مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني أي بمعنى ارتفاع الدخل الفردي مما يحسن المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب أي طلب المستهلكين للخدمة العمومية هذا ما يحتم على الحكومات التوسع في الإنفاق العام استجابة للطلب المتزايد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أي تزايد مستويات النشاط الإنتاجي في الدولة يؤدي الى توسع حجم الوعاء الضريبي وبالتالي ارتفاع القدرة التمويلية للخزينة العمومية (ارتفاع حصيلة الإيرادات الجبائية في موازنة الدولة) مما يضع الحكومات في أريحية مالية فينعكس ذلك على التوسع في حجم الإنفاق العام السنوي.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية:

تتعلق الأسباب الاجتماعية لتزايد النفقات العامة بما ينفق على الأفراد من اجل تنمية مهارتهم المعرفية وتحسين صحتهم وكل ما يتعلق بتحقيق الرفاهية لهم، كما إن نمو الوعي الاجتماعي أدى لمطالبة الدولة بالقيام بوظائف

لم تكن من قبل كتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، والتامين ضد البطالة والفقر والمرض وأنشاء مراكز الاهتمام بالمسنين والأطفال وملاجئ للهجرة غير شرعية الى زيادة حجم النفقات العامة[1].

ثالثا: الأسباب السياسية:

للنظام السياسي المتبع في إدارة الحكم في البلاد أثر بليغ في تحديد حجم الإنفاق العام هذا بالإضافة الى درجة الوعي السياسي للمواطنين ودرجة تنظيمهم في شكل جمعيات ونقابات أو أحزاب (جماعات الضغط) ... الخ، من شانه كذلك التأثير في التزايد الفعلي في حجم الإنفاق العام[2].

رابعا: الأسباب المالية:

إن توفر الموارد المالية وتعدد الوسائل للحصول عليها يشجع الدولة على زيادة الإنفاق فالسهولة النسبية لعملية الاقتراض أخرجت القرض العام من مفهومه السابق باعتباره مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة لا تستخدمه الدولة إلا نادرا، حيث تلجا الدولة إلى إصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب فيها وتغطية قيمة قرضها بشروط مناسبة كمنح إعفاءات من الضرائب، كما أن الدولة قد تلجأ إلى القرض الإجباري إذا أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة[3].

المطلب الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام

أن الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام هي النفقات التي لا ينتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقية، أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، وتتمثل هذه الأسباب الظاهرية فيما يلي:

أولا: انخفاض قيمة النقود

يظهر انخفاض قيمة النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والتي تعود الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة بزيادة حجم إنفاقها وذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة، وفي هذه الحالة لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها والمعبرة عن تطور نشاط الدولة، لذا لتحديد منفعة الإنفاق العام يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترات زمنية متفاوتة[4].

---

[1] - وافي ناجم، جلايلية عبد الجليل، **ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد2، جامعة جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، 2020، ص 112.

[2] – فرجي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[3] – وافي ناجم، جلايلية عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[4] – عدة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 53.

ثانيا: اختلاف طرق المحاسبة المالية

لقد كان فيما مضى يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها، وبالتالي تظهر في ميزانية الدولة ومع اعتماد وحدة الميزانية حيث أصبحت كل النفقات (مركزية أو محلية) تظهر في ميزانية الدولة، أدى ذلك الى تضخم حجم النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة[1].

ثالثا: اتساع الرقعة الجغرافية للدولة:

اتساع الإقليم الجغرافي نظرا لاستقلال بعض الأقاليم التابعة لها والتي كانت محتلة أو نظرا للانضمام بعض الأقاليم للدولة بفعل الاحتلال أو بأسباب أخرى، يحتم على الحكومة المركزية زيادة حجم الإنفاق العام من اجل مواجهة متطلبات سكان الأقاليم الجديدة إلا إن نصيب الفرد من النفقات العامة الجديدة لا يتأثر بل يبقى ثابتا أو ينخفض بفعل التدابير الجديدة والإجراءات التي تتخذها السلطات المركزية وعليه فهذه الزيادة في النفقات العامة هي زيادة ظاهرية فقط وليست حقيقية[2].

رابعا: أسباب إدارية:

تعتبر من اهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بالخصوص في الدول النامية، أين يتم التوسع في الأجهزة الإدارية وفي الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية وغيرها دون الزيادة في المنافع العامة المترتبة عنها، وكذا التوسع في التشغيل في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أي منفعة عامة وهو ما يترتب عنه تنامي ظاهرة البطالة المقنعة وضعف تأثير زيادة التشغيل على الاقتصاد المحلي، بحكم ضعف الجهاز الإنتاجي في الدول النامية وعدم مرونته بشكل يمكنه من الاستجابة للتوسع في النفقات العامة[3].

[1] – عيساني العارم، **العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015**، مجلة النمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018، ص 17.

[2] – فرجي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[3] - بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2009**-؛ رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص 61.

المبحث الثالث: ترشيد الإنفاق العام وأهميته في تحقيق الاستقرار النقدي

يعتبر الإنفاق العام وسيلة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها في الميادين المختلفة، أي أنها ترسم الحدود لنشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهو يتسع عندما يزداد دور الدولة في المجتمع ويضيق عندما ينحصر هذا الدور.

المطلب الأول: أساسيات ترشيد الإنفاق العام

أولا: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المعاني والمفاهيم التي حظيت بنصيب من الاهتمام من مختلف الآراء والتحليلات وتعددت التعاريف بشأنه التي سوف نتطرق الى بعضها كما يلي:

الترشيد لغة: "إن معنى الترشيد لغة هو الهداية والاعتدال، حيث يقال أرشد أي اهدي، كما يقال أرشده أي أهداه ودله"[1].

1 **ترشيد الإنفاق اصطلاحا:** " يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق معناه من اصطلاح (الرشد) بمعناه الاقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد وطبقا لما يملي عليه العقل، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وأحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف الى الحد الأدنى وتلافي النفقات غير الضرورية وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة"[2]

2 **مفاهيم حول ترشيد الإنفاق العام:**

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المعاني والمفاهيم التي حظيت بنصيب من الاهتمام من مختلف الرؤى والتحليلات، وتعددت التعاريف بشأنه، وسوف نتطرق الى بعضها:

يقصد بترشيد الإنفاق العام: "العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن"[3].

---

[1] – شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000–2010)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011–2012، ص 87.

[2] – حمايدي صديق، **دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021–2022، ص 30.

[3] – محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، رمضان وأولاده للنشر والتوزيع، دون طبعة، الإسكندرية، 1999، ص72.

كما تعرف عملية ترشيد الإنفاق العام على أنها: "في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها-العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص Social Palance، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات"[1].

وكذلك يقصد به: "حسن التصرف في الأموال وأنفاقها لعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقدير، (زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفه وكذا إنقاصه يعتبر تقتيرا)، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات، وأحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى وتلاقي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية"[2].

تعريف الشامل

ثانيا: أهداف ترشيد الإنفاق العام

يهدف ترشيد الإنفاق العام الى تحقيق ما يلي[3]:

1. رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

2. تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب النفسية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.

3. خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، المساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتحديد مشروعات البنية الأساسية.

4. دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها.

5. محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.

6. تجنب مخاطر المديونية وآثارها خصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشكلة تسديد ديونها.

---

[1] – محمد عمر أبو الدوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، دون طبعة، الإسكندرية، 2006، ص ص 46،45.

[2] - اللحياني ليلى، **ترشيد الإنفاق العام والاستهلاك في الجزائر بين رهان التنمية المستدامة والمتطلبات القانونية في ظل جائحة كورونا**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022،ص 695.

[3] – احمد العيش، **اثر النفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019-2020، ص22.

ثالثا: أهمية ترشيد الإنفاق العام

إن ترشيد الإنفاق العام يعد هدف اقتصادي كبير، ومن اهم أهدافه حماية المال العام من التبذير والهذر، وكفاءة استخدامه في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة، إذ إن إنفاق المال المخصص لأي مشروع ليس في حد ذاته إنجازا، إنما تحقيق أهداف المشروع هو الإنجاز، إما إذا لم يحقق المشروع أهدافه فيعد هذا هدرا للمال العام، فإذا تعدد الهذر لعدد من المشروعات فهذا حتما سيؤدي الى زيادة النفقات، واذا قابل هذه الزيادة ضعف في الإيراد العام فإنه سيتسبب في عجز الميزانية العامة للدولة.

ثم إن الترشيد مطلوب، حيث إن عدم تحققه يرتب مضار عديدة في مختلف المجالات ويكفي أن تعرف انه يؤثر سلبا على الإيرادات العامة كما يؤثر على أهداف النظام المالي، بحيث يحول دونه ودون تحقيق ما يتطلب منه من عدالة واستقرار ونمو، كذلك فإنه يعرض أمن واستقلال وسيادة البلاد لمخاطر مؤكدة، نتيجة الآثار السلبية الناجمة عن لجوء الدول النامية لتمويل عجز ميزانيتها العامة بطرق تضخمية، أدت إلى أثقال بلدان كثيرة بالقروض الخارجية والتضخم المرتفع، و لم تتمكن الإيرادات العامة من ملاحقة الإنفاق، وأنفقت أموال كثيرة على استثمارات غير حكيمة، ودعم باهظ التكاليف، وتوسع مفرط في التوظيف العام، بينما أنفقت أموال اقل مما ينبغي في الاستثمارات اللازمة لدعم التنمية[1].

رابعا: مراحل ترشيد الإنفاق العام

تتمثل المراحل المختلفة لعملية ترشيد الإنفاق العام فيما يلي[2]:

1. **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة تحليل وتحديد الأهداف وفيها يتم تصنيف وترتيب الأهداف المختلفة المتوخاة من العملية.

2. **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة تحليل وتحديد الوسائل، وتتم بالموازاة مع المرحلة السابقة وتقتضي أن يتم طرح وضبط الوسائل المتوفرة (مالية، تقنية، بشرية) للقيام بتحقيق الأهداف المختلفة.

3. **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة العلاقة بين الوسائل والأهداف، وخلالها يتم التصالب والتقابل بين الأهداف المراد تحقيقها من جهة، وبين الوسائل المرشحة لتحقيق هذه الأهداف، وهذه المرحلة إذ من خلالها ينم طرح مجالات الاختيار.

---

[1] - العربي بن علي بوعلام، **آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: قانون الإدارة العامة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص 56.

[2] – ام كلثوم بن موسى، نبوية عيسى، **ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2013)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص ص 196، 197.

4. **المرحلة الرابعة:** وهي المرحلة التي توضع فيها البرامج البديلة، فيتم ترجمة الأهداف المرسومة الى برامج واضحة المعالم والتفاصيل،

5. **المرحلة الخامسة:** ويتم فيها تقويم البرامج وتحليل التكاليف والعوائد، وعند هذا المستوى تكون البرامج واضحة، وتتميز هذه المرحلة بالاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة وذلك من اجل التقويم الفعلي للبرامج المختلفة عن طريق معرفة التكاليف التي يطلبها كل برنامج والعوائد المنتظرة منه، وواضح أن هذه المرحلة تعتبر من الأهمية بمكان نظرا الى انه بناء على النتائج المستخلصة منها ستكون القرارات اللاحقة.

6. **المرحلة السادسة:** وهي مرحلة اتخاذ القرار وهي تعني انه تم اختيار انسب وأنجع البرامج لتحقيق الأهداف المسطرة، ويتم ترجمة هذه القرارات الى اعتمادات على صعيد الميزانية.

7. **المرحلة السابعة:** وهي مرحلة التنفيذ والرقابة وهي آخر وأهم مرحلة، حيث أن تنفيذ البرامج والرقابة عليها يمثل الترجمة الفعلية للبرامج المختارة وضمان سيرها بالشكل المرغوب.

المطلب الثاني: متطلبات ترشيد الإنفاق العام وعوامل نجاحه

أولا: متطلبات ترشيد الاتفاق العام

يمكن تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته فيما يلي[1]:

1. تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع الى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة، مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية أخذا في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.

2. حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب إن تضطلع بها الدولة وتلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع غير المباشر.

3. استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.

4. إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرا من تغييرات على أولويات الأهداف، وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الاضطلاع بها.

[1] – زينة عباد، **مكافحة الفساد من اجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، الجزائر، 2018، ص ص 278،277.

5. وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن الوقوف على مدى التقدم في إنجاز الأعمال، على إن يتم ذلك في إطار من اللامركزية.

6. ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على إن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية الى الرقابة التقييمية.

ثانيا: عوامل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها فيما يلي:

1. **تحديد الأهداف بدقة:** حيث يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما إن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من اجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة[1].

2. **تحديد الأولويات:** في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم الأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر الحاحا[2].

3. **القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام:** يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة الهيا، وذلك إن الوحدات الحكومية يجب إن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين، وتقييم هذا يرتكز على ثلاث محاور هي:

أ. الفعالية الاجتماعية والاقتصادية (من وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل اليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.

---

[1] – فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، احمد سلامي، **ترشيد الإنفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 138.

[2] – عباد زينة، مرجع سبق ذكره، ص 277.

ب. نوعية الخدمات المقدمة (من وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.

ت. فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين) والتي تقود الى استغلال أمثل للموارد الموظفة[1].

4. **عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصالح الفئات الأضعف:** ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة[2].

5. **تفعيل دور الرقابة على النفقة العامة:** فمن الضروري توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية الى الرقابة التقييمية، ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية، فانه لابد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية الى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فان حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة لا من الناحية القانونية فحسب بل على الصعيد الواقع العملي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيها إيجابيا[3].

المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم

تعد العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم موضوعا هاما في الاقتصاد، حيث يمكن أن يؤثر الإنفاق الحكومي الكبير على معدل التضخم في الاقتصاد، فالعلاقة بين الإنفاق الحكومي تعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك حجم الإنفاق الحكومي، والعرض والطلب في الاقتصاد، والسياسات النقدية، لذلك يجب أن تتبنى الحكومات سياسات فعالة لإدارة الإنفاق العام والحفاظ على استقرار الأسعار في الاقتصاد.

أولا: النظريات التي تطرقت للعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم

من اجل توضيح العلاقة التي تربط بين الإنفاق العام والتضخم نظريا لابد من التعرض للنظريات التي تربط بين هاذين المتغيرين، وتتمثل هذه النظريات فيما يلي[4]:

[1] - فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 139،140.

[2] – عباد زينة، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[3] – فضيلة بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص 140

[4] – صلاح الدين سويسي، **اثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس ، المغرب للفترة 1990-2018**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021-2022، ص 49.

1. نظرية التضخم الناشئ عن جانب الطلب

تفسر هذه النظرية التضخم على انه في حالة وصول الاقتصاد الوطني الى حالة التشغيل التام للموارد الاقتصادية، فان أي زيادة في الطلب الكلي لا تؤدي الى الزيادة في العرض الكلي وبالتالي سيؤدي ذلك الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 03: أثر الزيادة في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل التام للموارد الاقتصادية.

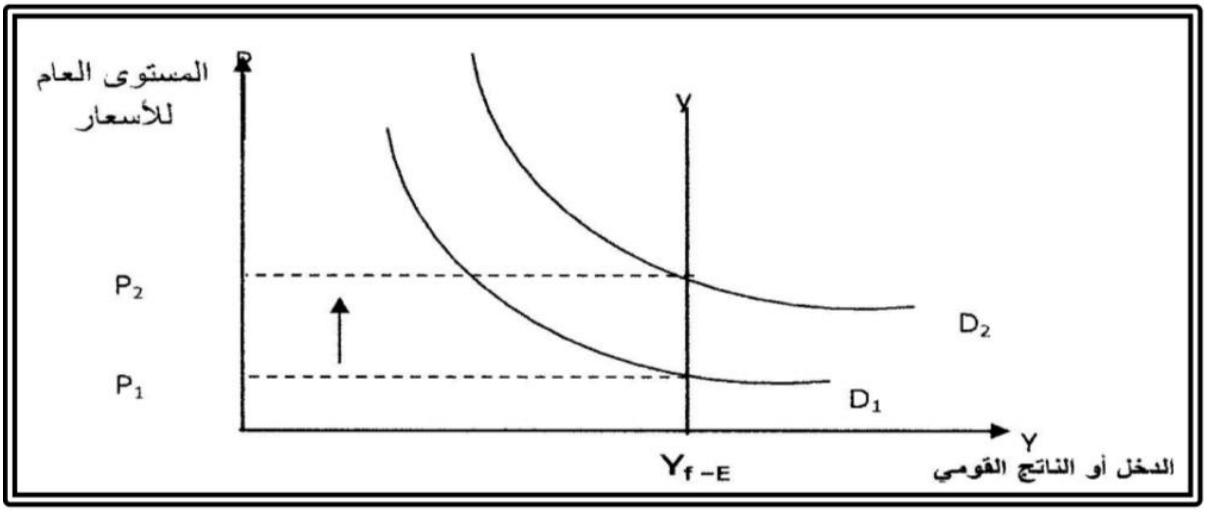

المصدر: صلاح الدين سويسي، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021-2022، ص 49.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه انه في حالة وصول الاقتصاد الوطني لمرحلة التشغيل الكامل Y_{F-E} فان العرض الكلي سيكون عند مستوى Y وبالتالي فان الزيادة في الطلب من D_1 الى D_2 سوف تؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار من P_1 الى P_2 كون الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل للموارد.

ثانيا: التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج (التضخم بدفع النفقة)

ويحدث عندما ترتفع تكاليف الإنتاج وذلك نتيجة ارتفاع عوامل الإنتاج خاصة المستوردة، كذلك الأجور وبالتالي فان المنتجون يرفعون من مستوى أسعارهم، وينتج عن ذلك المطالبة برفع الأجور وتتشكل حلقة غير منتهية بين المطالبة برفع الأجور وارتفاع الأسعار، ويمكن توضيح ذلك من خلال[1]:

[1] - مرجع نفسه، ص 50.

1. **دفع الأجور**: وتكون نتيجة القوة التفاوضية للاتحادات العمالية من خلال الضغوطات لمنظمة والمستمرة على أصحاب المؤسسات، كما يتوقف أيضا على الزيادة على مستوى النشاط الإنتاجي وأرباح المؤسسات وارتفاع نفقة المعيشة، حيث انه كلما ارتفعت تكاليف المعيشة كلما زادت ضغوطات النقابات العمالية لرفع الأجور بصفة موازية للارتفاع في المستوى العام للأسعار.

2. **دفع الأرباح**: بهدف تعظيم الأرباح تلجا المؤسسات الكبيرة التي تسودها حالة الاحتكار الى رفع أسعار المنتجات وهذا ما يترتب عليه الارتفاع في المستوى العام للأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي يبلغ التضخم مستويات قياسية.

3. **دفع المنتجات:** أن ارتفاع أسعار المواد الأولية يؤدي الى زيادة التكاليف والتي تنعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار، كذلك قد يكون السبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة نقص في المحاصيل الزراعية التي تدخل في الإنتاج الصناعي أو ارتفاع تكلفة راس المالي...الخ، بالإضافة الى ارتفاع أسعار الواردات من المواد الأولية والوسيطة والمواد الغذائية فيؤدي الى ارتفاع أسعار الواردات الى الزيادة المباشرة في تكاليف الإنتاج ومنه الارتفاع العام في مستوى الأسعار.

والشكل التالي يوضح الارتفاع بدفع التكاليف:

الشكل رقم 04: التضخم بدفع التكاليف

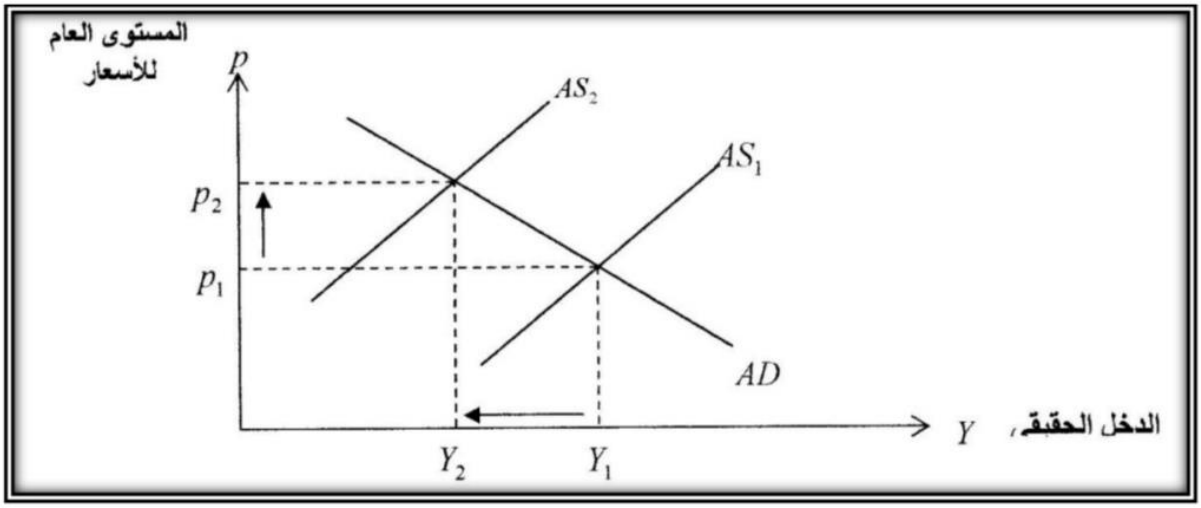

المصدر: صلاح الدين سويسي، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021-2022، ص 51.

من خلال الشكل التالي أعلاه نلاحظ أن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي من AS1 الى AS2 مع بقاء منحنى الطلب الكلي ثابت AD، هذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار من P1 الى P2 مما يؤدي الى انخفاض الدخل الحقيقي من Y1 الى Y2.

ثالثا: تسارع التضخم

جمعت هذه النظرية بين جانب الطلب والعرض وأخذت في عين الاعتبار السياسات النقدية والمالية العامة من حيث التأثير على جانب الطلب، وكذا توقعات الأسعار من خلال التأثير على ارتفاع الأجور وجانب العرض. والشكل التالي يوضح تسارع التضخم:

الشكل رقم 05: تسارع التضخم

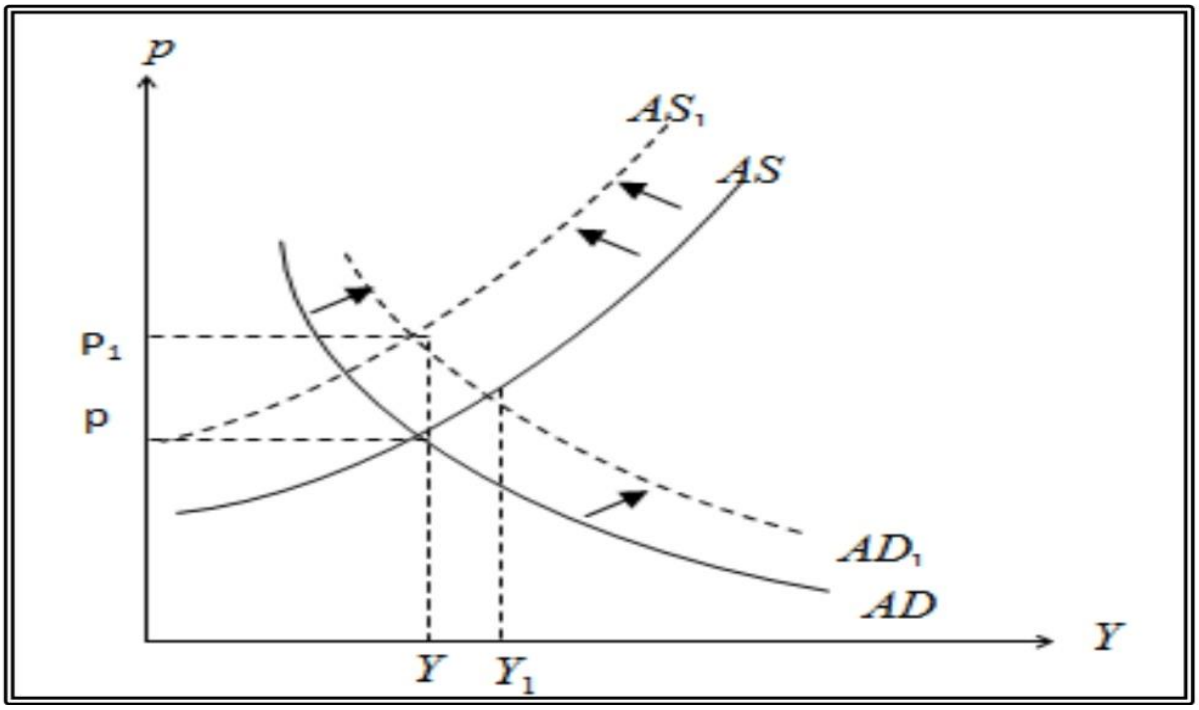

المصدر: صلاح الدين سويسي، **أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021-2022، ص 52.

من خلال الشكل نلاحظ أن الاقتصاد يكون في حالة توازن لما يتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحى الطلب الكلي ويكون الدخل الحقيقي Y والأسعار P مع معدلات بطالة مرتفعة نوعا ما، ومن اجل تصحيح الاختلالات تلجأ الدولة الى استخدام سياسة نقدية ومالية توسعية لزيادة الطلب الكلي والإنفاق الكلي، فينتقل منحى الطلب الكلي من AD الى AD1وكنتيجة لزيادة الإنفاق الكلي تنخفض البطالة ويرتفع الدخل الى

Y1 وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي الى انتقال منحنى العرض من AS الى AS1 وبالتالي ينخفض الدخل من Y1 الى Y وترتفع الأسعار من P الى : P1

رابعا: نظرية التضخم الكلي

يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب في بروز ظاهرة التضخم يعود للتغيرات الهيكلية التي تحدث في حركة الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من تغيرات هيكلية في جانب الطلب والعرض الكلي، وقد سبب هذا النوع من التضخم الى تغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي وبشكل يفوق التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة برامج التنمية الاقتصادية، ولكون هذا النوع من التضخم يكون أكثر انتشارا في الدول النامية وبالتالي فانه غالبا يكون تضخما ناجما بسبب زيادة الطلب، واهم مظاهر الاختلال الاقتصادي تنحصر في الجوانب التالية[1]:

1. الطبيعة الهيكلية للتخصص في انتتاج المواد الأولية:

حيث أن التخصص في الدول النامية يكون في سلعة واحدة أو سلعتين على الأكثر، وتحتل هذه السلعة الأهمية النسبية العظمى في هيكل صادراتها للعالم الخارجي وموردا أساسيا في تكوين ناتجها القومي، وبالتالي فانه في حالة تذبذب أسعار هذه المنتجات سوف يتعرض اقتصاد هذا البلد لموجات تضخمية، إما إذا ارتفعت صادرات الدول النامية فان الضغوط التضخمية سوف تظهر كذلك كونها لا تحتوي على جهاز إنتاجي مرن.

2. ضآلة مرونة المنتجات الغذائية في ظل الزيادات السكانية:

حيث ان الكثافة السكانية في الاقتصاديات النامية لها تأثير كبير على الضغوط التضخمية، ففي حالة الزيادة السكانية وفي ظل ركود القطاع الزراعي خاصة سيصاحبها نقص في حجم المعروض من السلع الغذائية في الأسواق مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار، مع كون أن المنتجين الزراعيين في الريف يعتمدون عل تخصيص جزء من إنتاجهم الزراعي لاستهلاكهم الشخصي على مدار السنة مع تزايد عدد السكان بنسبة كبيرة فلو أخذنا هذين العاملين بعين الاعتبار سوف تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع الزراعة الغذائية، وذلك بسبب تناقص في الكميات التي يتم عرضها من قبل القطاع الزراعي في أسواق المدم من سنة للأخرى.

3. الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية:

تتميز الدول النامية بانخفاض نسب الضرائب الى إجمالي الناتج الوطني وهذا مرتبطا بمرونة الإيرادات الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل ومن اجل تمويل الدولة لإنفاقها تضطر لأسلوب عجز الموازنة، وبالتالي فان إحداث

[1] - مرجع نفسه، ص ص 53،54.

العجز في الموازنة العامة والزيادة في كمية عرض النقود بطريقة لا تتناسب مع متطلبات الاستقرار النقدي من شانه أن يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية

4. طبيعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مراحلها الأولى:

ترتكز الدول النامية في بدايات عملية التنمية على البنى التحتية كونها تسهل عملية الإنتاج، وكون هذه المشاريع تتطلب مدة زمنية طويلة يسن بدأ الاستثمار ومرحلة ظهور الإنتاج وأثناء تنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية تتولد دخولا ومن ثم طلب على السلع والخدمات في الوقت الذي لم يزد المعروض منها فيظهر التضخم.

ثانيا: أهمية الإنفاق العام في مكافحة التضخم

يعد الإنفاق العام احد المتغيرات الاقتصادية المهمة وذلك لأنه يرسم الحدود لنشاط الدولة الاقتصادي منه والاجتماعي، فهو يعتبر وسيلة هامة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها في مختلف الميادين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية، رفع المستوى المعيشي للطبقات ذات الدخل المنخفض، ولعل اهم هدف تسعى الى تحقيقه هذه الوسيلة هو محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وهذا نظرا للسلبيات هذه الظاهرة على اقتصاديات الدول النامية منها والمتقدمة.

حيث أن الإنفاق العام يمكن أن يحارب التضخم من خلال تعزيز الإنتاجية لأنه عندما تكون إنتاجية اعلى يمكن إنتاج المزيد من السلع والخدمات بتكلفة اقل مما يقلل من ضغط الأسعار ويساهم في تقليل التضخم، وكذلك من خلال تحفيز الطلب المحلي وكذلك من خلال السياسة النقدية لأنه يمكن أن تستخدم السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية مثل رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم الناجم، وهذا للحفاظ على استقرار الأسعار في الاقتصاد.

خلاصة:

ومن خلال ما سبق، نستخلص انه في ظل قلة الموارد من جهة، وارتفاع النفقات العامة في الوقت الحالي من جهة أخرى، ونظرا لزيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية لدفع عجلة التنمية نحو الأمام، أصبحت سياسة ترشيد الإنفاق العام ضرورة ملحة، خاصة في الدول النامية لتحقيق العديد من الأهداف المرجوة.

حيث أن سياسة ذ ترشيد الإنفاق العام لا يعني تخفيضه والتقشف فيه، بل يعني التصرف الحكيم والعقلاني في الأموال بحيث يتم إنفاقها بحكمة ومنطق دون إسراف أو تقتير، ويتضمن ذلك ضبط النفقات وأحكام الرقابة عليها، والحد من الإسراف والتبذير وتجنب النفقات غير الضرورية وزيادة كفاءة الإنتاج.

الفصل الثالث:
دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام ودورها في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

تمهيد:

تلعب سياسة ترشيد الاتفاق العام دورا هاما في مكافحة ظاهرة التضخم في الدول من خلال عدة آليات وأدوات، وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تعاني الجزائر منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين من ارتفاع معدلات التضخم، حيث وصلت إلى مستويات قياسية في بعض السنوات. هذا الارتفاع في الأسعار له تأثيرات سلبية على القدرة

وصلت إلى مستويات قياسية في بعض السنوات. هذا الارتفاع في الأسعار له تأثيرات سلبية على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى مستويات المعيشة بشكل عام، من خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى تحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتضخم في الجزائر والجهود المبذولة من طرف الدولة لمكافحة هذه الظاهرة.

وبالأخير سوف نتطرق الى معرفة دور ترشيد الإنفاق العام في مكافحة التضخم من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول الوضع النقدي والتضخم في الجزائر (2012-2022)

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2012-2021)

المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

المبحث الأول: نظرة عامة حول الوضع النقدي والتضخم في الجزائر (2012-2022)

سوف نتناول في هذا المبحث الوضع النقدي والتضخم في الجزائر، حيث نتطرق الى الوضع النقدي من خلال معرفة نسب المعروض النقدي وإجمالي الناتج المحلي، الاحتياطات، ثم معرفة الوضع التضخمي في الجزائر من خلال ابسط الطرق للاستدلال بوجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الوطني وهو قياس التضخم في الجزائر من خلال معامل التكميش لإجمالي الناتج المحلي والأسعار التي يدفعها المستهلكون في الجزائر.

المطلب الأول: الوضع النقدي في الجزائر (2012-2022)

يقصد بالوضع النقدي في أي دولة هو مجموعة من المؤشرات والعناصر المرتبطة بالجوانب النقدية في الاقتصاد الوطني، المتعلقة بتنظيم وإدارة النقود والائتمان في البلاد، ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول معرفة الوضع النقدي في الجزائر خلال السنوات (2012-2022).

أولا: قياس النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

هو مقياس لمدى تحسن مستوى المعيشة والرفاه والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للأفراد في دولة ما، فهو مؤشر يُظهر متوسط إنتاجية الفرد الواحد في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (01): النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة %	1.40	0.80	1.80	1.60	1.20	-0.70	-0.70	-0.80	-6.70	1.70	1.50

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة تنخفض ثم ترتفع، في سنة 2012 كانت نسبة النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر 1.40% ثم تنخفض من سنة 2013 بنسبة 0.80% الى غاية سنة 2020 بنسبة -6.70% وهذا راجع الى اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط والغاز وهذا يؤدي الى هيمن صناعة النفط والغاز على الاقتصاد الجزائري، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار المحروقات، وأيضا ضعف القطاعات الأخرى كالصناعة التحويلية والزراعة والخدمات، انخفاض الاستثمارات في البحث والتطوير والتكنولوجيا يحد من زيادة الإنتاجية والابتكار، إلا انه ترتفع النسب خلال سنة 2021، 2022 حيث كانت القيم 1.70%، 1.50%، وسبب هذا الارتفاع هو تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، فتطوير القطاعات غير

النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات سيقلل من تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار المحروقات وسيوفر مصادر دخل، لاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية والابتكار في مختلف القطاعات.

ثانيا: نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع في الجزائر

يعتبر نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع مؤشراً مهمًا لمتابعة الوضع النقدي والائتماني في الاقتصاد وتقييم السياسة النقدية المتبعة، يشير إلى التغير في إجمالي الأصول السائلة لدى الجمهور والمؤسسات المالية في اقتصاد معين.

الجدول رقم (02): نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع في الجزائر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة %	10 .90	8.40	14.40	0.30	0.80	8 .40	11.10	0.80	7.40	13.20	14.40

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم تذبذب تارة تنخفض وتارة ترتفع، ففي سنة 2012 كانت النسبة 10.90% ثم تنخفض في سنة 2013 بنسبة 8.40% ثم ترتفع مرة أخرى بنسبة 14.40%، وتنخفض مرة أخرى خلال السنتين 2015، 2016 بنسبة 0.30% ، 0.80%، وهذا الانخفاض راجع الى تبني البنك المركزي الجزائري سياسة نقدية تهدف إلى تقييد النمو في المعروض النقدي للسيطرة على التضخم.ذلك من خلال رفع أسعار الفائدة وزيادة الاحتياطيات النقدية الإلزامية للبنوك، ارتفاع معدلات الادخار فهو يحد من تداول النقود وبالتالي انخفاض نمو المعروض النقدي، تبني الحكومة الجزائرية سياسات مالية تقييدية كخفض الإنفاق الحكومي والحد من العجز في الموازنة حيث ان هذه السياسات قد تؤدي إلى تقليص المعروض النقدي وانخفاض نموه. ثم ترتفع نسب النمو مرة أخرى خلال سنتي 2017 ،2018، بنسب 8.40%، 11.10% وهذا راجع الى قد يتبنى البنك المركزي الجزائري سياسة نقدية تهدف إلى تحفيز النمو في المعروض النقدي من خلال خفض أسعار الفائدة وتخفيض نسب الاحتياطيات النقدية الإلزامية للبنوك، انخفاض معدلات الادخار، ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، تتبنى الحكومة الجزائرية سياسات مالية تحفيزية كزيادة الإنفاق الحكومي والسماح بعجز في الموازن. وهذا قد يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وارتفاع نمو.

ثم تنخفض في سنة 2019 بنسبة 0.80% ثم ترتفع مرة أخرى خلال السنوات 2020، 2021،2022 حيث كانت القيم كالتالي 7.40%، 13.20%، 14.40%.

ثالثا: المعروض النقدي بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) في الجزائر

هو مؤشر نقدي يعكس إجمالي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد في دولة ما، يشمل هذا المؤشر النقود القانونية (العملات والنقود المعدنية) بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية لدى المؤسسات المالية.

الجدول رقم (03): المعروض النقدي بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) في الجزائر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة%	11.02	11.94	13.66	13.70	13.82	14.97	16.64	16.51	17.74	20.08	22.96

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن المعروض النقدي بمعناه الواسع بالأسعار الجارية للعملة المحلية في الجزائر في تزايد مستمر، ففي سنة 2012 كانت النسبة 11.02% ثم ترتفع إلى أن تصل خلال سنة 2014 الى 13.66% وتواصل في الارتفاع الى غاية 2017 لتصل النسبة الى 14.97%، وكذلك الى غاية سنة 2020 بنسبة 17.74% ، وأيضا خلال سنتي 2021،2022، لتكون النسب 20.08%، 22,96%، ويرجع سبب هذا الارتفاع في المعروض النقدي الى قد يقوم البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة وتخفيض نسب الاحتياطي النقدي الإلزامي للبنوك وبالتالي سوف تؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدى المصارف وهذا يؤدي الى ارتفاع المعروض، انخفاض معدلات الادخار، ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الائتمان والقروض الممنوحة.

رابعا: نسبة الاحتياطات السائلة للبنك إلى أصوله في الجزائر

وهي نسبة مالية تُظهر مقدار السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك مقارنة بإجمالي أصوله، إذن هي مؤشر لقياس مدى سيولة البنك ومقدرته على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير.

الجدول رقم (04): الاحتياطات السائلة للبنك إلى أصوله في الجزائر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة%	74.00	59.30	49.30	33.10	17.50	23.20	23.00	17.50	14.60	25.20	32.00

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الاحتياطات السائلة للبنك إلى أصوله في الجزائر في انخفاض وارتفاع، ففي سنة 2012 كانت 74.00% ثم تراجعت النسبة لتنخفض في سنة 2013 الى 59.30% ثم تواصل في الانخفاض الى غاية سنة 2016 بنسبة 17.50% ثم ترتفع سنة 2017 بنسبة 23.20% ثم تنخفض خلال السنوات التالية 2018، 2019، 2020 حيث كانت النسب 23.00%، 17.50%، 14.60%، وهذا راجع الى زيادة حجم الائتمان والقروض، انخفاض معدلات الودائع ، وكذلك قيام البنك المركزي الجزائري برفع أسعار الفائدة وزيادة نسب الاحتياطي النقدي الإلزامي هذا سيؤدي إلى تقليل السيولة النقدية لدى البنوك وبالتالي انخفاض نسبة الاحتياطات السائلة، التوسع في الاستثمارات طويلة الأجل فإذا قامت البنوك بتوظيف جزء كبير من أصولها في الاستثمارات طويلة الأجل هذا سيقلل من نسبة الاحتياطات السائلة الى إجمالي الأصول. ثم بعد ذلك ترتفع نسب الاحتياطات السائلة خلال سنتي 2021، 2022، لتصل الى 25.20%، و32.00%، وهذا بسبب اتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فاذا قام البنك المركزي الجزائري بتخفيض أسعار الفائدة وتخفيض نسب الاحتياطي النقدي الإلزامي هذه السياسة التوسعية تزيد من السيولة النقدية لدى البنوك وبالتالي ارتفاع الاحتياطات السائلة، انخفاض الطلب على الائتمان، زيادة معدلات الودائع. فاذا زادت معدلات الادخار والودائع لدى الأفراد والمؤسسات في الجزائر يزيد من قدرة البنوك على الاحتفاظ بمزيد من الاحتياطات السائلة.

خامسا: إجمالي الاحتياطات (من إجمالي الدين الخارجي) في الجزائر

وهو مؤشر مالي يقيس نسبة الاحتياطات الخارجية لدى بلد ما إلى إجمالي ديونه الخارجية. ارتفاع هذا المؤشر يعكس قوة مركز الدولة المالي وقدرتها على السداد، بينما انخفاضه يشير إلى تعرض الدولة لمخاطر السيولة والتعثر في السداد.

الجدول رقم (05): إجمالي الاحتياطات (من إجمالي الدين الخارجي) في الجزائر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة %	3636.70	3840.10	3375.20	3223.80	2211.00	1837.30	1530.20	1307.20	1147.90

2021	2022
761.80	1007.90

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي الاحتياطات من إجمالي الدين الخارجي في الجزائر في ارتفاع وانخفاض، ففي سنة 2012 كانت قيمة إجمالي الاحتياطات في الجزائر 3636.70، وواصلت في الارتفاع الى غاية 2015 فقد كانت القيمة 3223.80، ثم تنخفض إلى أن تصل خلال سنة 2016 الى 2211,00، وتواصل في الانخفاض الى غاية سنة 2021 لتصل الى 761.80، وسبب هذا الانخفاض راجع الى انه قد يكون هناك زيادة في حجم القروض والالتزامات الخارجية للجزائر مما يرفع إجمالي الدين الخارجي، انخفاض الاحتياطات الدولية، تباطؤ النمو الاقتصادي ففي حالة تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم يؤدي ذلك إلى زيادة الحاجة للتمويل الخارجي وبالتالي ارتفاع الدين الخارجي، ثم خلال سنة 2022 ترتفع مرة أخرى فتصل القيمة الي 1007.90، وهذا راجع إلى أن هناك زيادة في احتياطات النقد الأجنبي والذهب لدى الجزائر نتيجة فوائض في الميزان التجاري أو هبوط في واردات السلع والخدمات، وكذلك انخفاض إجمالي الدين الخارجي، ارتفاع أسعار النفط، وأيضا عند تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة قد يؤدي ذلك إلى زيادة الإيرادات الحكومية والصادرات، مما يعزز الاحتياطات الدولية.

المطلب الثاني: التضخم في الجزائر (2012.2022)

يعتبر التضخم أحد اهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي يتم قياسها والتعامل معها في الاقتصاد، فهو ظاهرة اقتصادية هامة لها آثار واسعة النطاق على الاقتصاد والمواطنين في بلد ما، حيث سوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى معرفة نسب التضخم في الجزائر من خلال معامل التكميش للإجمالي الناتج المحلي والأسعار التي يدفعها المستهلكون في الجزائر.

أولا: التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2012/2022)

معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي هو أداة تستخدم لقياس التضخم في الاقتصاد، حيث يضم هذا المؤشر مختلف السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد لدولة ما من السلع الوسيطية والإنتاجية والاستهلاكية.

الجدول رقم (06): معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2012/2022)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة %	7.50	0 .10-	0 .30-	6.50-	1.50	6.40	6.80	0.50-	5.00	15 .60	21.50

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم كان في حالة تذبذب خلال السنوات من سنة 2012 الى غاية 2022.

حيث قد بلغ سنة 2012 نسبة 7.50% ثم شهد انخفاض حتى بلغ خلال السنوات الثلاث المتتالية 2013 ،2014، 2015 نسبة -0.10، -0.30، -6.50، وهذا راجع الى عدة عوامل منها: تحسين معدلات النمو الاقتصادي، تنويع الاقتصاد ونقص الاعتماد على المحروقات، تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، السيطرة على التضخم والبطالة.

ومن ثم ارتفع سنة 2016 بنسبة 1.50%ويواصل ارتفاعه الى غاية سنة 2018بنسبة 6.80%، حتى ينخفض مرة أخرى سنة 2019 بنسبة 0.50%- ثم يرتفع مرة أخرى خلال السنوات الثلاث الأخير 2020، 2021، 2022 بنسب متتالية 5.00%، 15.60%، 21.50% وهذا راجع الى العوامل التالية: ارتفاع الأسعار المحلية بمعدلات اعلى من معدلات النمو الاقتصادي وهذا يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وارتفاع معامل الانكماش، ارتفاع الإنفاق الحكومي، محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ضعف التنويع الاقتصادي، الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية.

ثانيا: الأسعار التي يدفعها المستهلكون في الجزائر

هو المقياس الرئيسي المستخدم لقياس معدل التضخم في دولة ما، هو مؤشر إحصائي يقيس التغير في متوسط مستوى أسعار سلة من السلع والخدمات الاستهلاكية التي يشتريها المستهلك في دولة معينة.

الجدول رقم (07): الأسعار التي يدفعها المستهلكون في الجزائر

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة %	8.90	3.30	2.90	4.80	6.40	5.60	4.30	2.00	2.40	7.20	9.30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الأسعار التي يدفعها المستهلكون في الجزائر في تذبذب، حيث نلاحظ أن في سنة 2012 كانت النسبة 8.90 % ثم انخفضت خلال سنة 2013 الى غاية 2016 ترتفع نسبيا بنسبة 6.40 % ثم لتتراجع من سنة 2017 الى سنة 2020 إلى أن تصل سنة 2020 الى 2.40% وهذا الانخفاض راجع الى زيادة الإنتاج المحلي تطوير البنية التحتية الصناعية والزراعية وزيادة الاستثمارات في هذه القطاعات، انخفاض تكاليف الإنتاج والتوزيع، تقديم الدعم والحوافز للقطاعات الإنتاجية والمشاريع الناشئة، وكذلك تبسيط

إجراءات الاستيراد والتخليص الجمركي، ثم ترتفع مرة أخرى سنة 2021،2022 بنسبة 7.20%، 9.30% حيث سبب ارتفاع هذه الأسعار ارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة والأجور والتكاليف اللوجستية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، هذا بدوره يدفع المنتجين والموردين إلى رفع أسعار السلع والخدمات، وكذلك تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري قد تؤثر على أسعار الواردات، ضعف القدرة الإنتاجية المحلية.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2012-2021)

يعتبر الإنفاق العام يُعد أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية في الجزائر، حيث يشكل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد

حيث شهدت سياسة الإنفاق العام في الجزائر تطورات وتغييرات هامة تماشيًا مع الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد، وفي هذا المبحث سوف نتطرف الى تحليل الإنفاق العام في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل النمو للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)

النمو للإنفاق العام هو التغير في قيمة الإنفاق الحكومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، حيث يعكس هذا المؤشر السياسة المالية للحكومة وأولوياتها في توزيع الموارد العامة. ارتفاع معدل النمو قد يشير إلى توسع في دور الحكومة في الاقتصاد.

الجدول رقم (08): تحليل النمو للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النسبة %	20.6	-14.7	16.1	9.4	-4.7	-0.2	6.2	0.1	-10.8	7.6

المصدر: السعيد هتهات، **سياسات توجيه الإنفاق العام وأثره على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل-دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة 1990-2021**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 6، العدد3، جامعة أدرار، الجزائر، 2023، ص ص 80،81.

نلاحظ من خلال الجدول أن تحليل النمو للأنفاق العام في الجزائر في تذبذب فخلال سنة 2012 كانت نسبة النمو تقدر ب 20.6% ثم انخفضت الى -14.7% خلال سنة 2013، لترتفع مرة أخرى سنة 2014 ب 16.1%، ثم تنخفض خلال السنتين 2016،2017، بنسبتي -4.7%، -0.2%، ثم ترتفع سنة 2018 لتصبح 6.2% وهذا راجع الى زيادة الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع التنموية، لسياسات التوسعية التي انتهجتها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ارتفع الإنفاق على الأجور والرواتب للموظفين العموميين، ثم تنخفض تدريجيا النسبة خلال سنتين 2019، 2020، بنسبة 0.1% و-10،8%، وهذا بسب الأسعار النفطية عندما انخفضت أدى هذا الى تراجع الإيرادات الحكومية، مما انعكس على خفض الإنفاق العام،

وكذلك ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة بسبب انخفاض الإيرادات والزيادة المستمرة في النفقات، وأيضا التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19 أدت إلى تراجع الموارد المالية للدولة.

المطلب الثاني: تطور نسبة نمو نفقات التسيير في الجزائر (2012-2021)

تطور نسبة نمو نفقات التسيير هو التغير في معدل النمو السنوي لنفقات التسيير الحكومية على مر الزمن، جزء من الإنفاق العام للحكومة والتي تشمل الإنفاق على الرواتب والأجور، وشراء السلع والخدمات.

الجدول رقم (09): تطور نسبة نمو نفقات التسيير في الجزائر (2012-2022)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النسبة %	23.3	-13.6	8.8	2.7	-0.7	2.0	2.9	1.7	2.3	8.7

المصدر: السعيد هتهات، **سياسات توجيه الإنفاق العام وأثره على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الاجلين القصير والطويل-دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة 1990-2021**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 6، العدد3، جامعة ادرار، الجزائر، 2023، ص 81.

نلاحظ من خلال الجول التالي أن تطور نسبة نمو نفقات التسيير في الجزائر في اختلاف بين النسب مرة بالانخفاض ومرة بالارتفاع، فخلال سنة 2012 كانت نسبة تطور 23.3%، ثم تنخفض في سنة 2014 لتصل الى -13.6 %، ثم ترتفع مرة أخرى في سنة 2014 لتصل الى 8.8%، ثم تنخفض في سنة 2016 لتصل الى -0.7% وهذا راجع الى تراجع إيرادات الدولة جراء انخفاض أسعار النفط والغاز، فهي تعتبر المصدر الرئيسي للعائدات في الدولة، تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري أدت إلى تقليص بعض النفقات الجارية، تركيز الحكومة على زيادة الإنفاق الاستثماري على حساب النفقات الجارية،

حيث انه من سنة 2017 الى غاية سنة 2021 ترتفع النسب تدريجيا إلى أن تصل إلى 8.7% خلال سنة 2021، وهذا راجع الى نمو الديون الخارجية، زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، تأثير الأزمات الاقتصادية والصحية كتداعيات جائحة كوفيد-19 على الإنفاق الحكومي الجاري.

المطلب الثالث: تطور نسبة نمو نفقات التجهيز في الجزائر (2012-2021)

تطور نسبة نمو نفقات التجهيز في الجزائر هو التغير في معدل النمو السنوي لنفقات التجهيز الحكومية على مر الزمن، ي جزء من الإنفاق العام للحكومة الجزائرية والتي تشمل الإنفاق على المشاريع والبرامج الاستثمارية طويلة الأجل مثل البناء والتجهيزات والبنية التحتية.

الجدول رقم (10): تطور نسبة نمو نفقات التجهيز في الجزائر (2012-2021)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النسبة	15.3	-16.8	32.2	21.5	-10.8	-3.9	12.0	-2.5	-33.5	4.8

المصدر: السعيد هتهات، **سياسات توجيه الإنفاق العام وأثره على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل-دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة 1990-2021**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 6، العدد3، جامعة ادرار، الجزائر، 2023، ص 81.

نلاحظ من خلال الجدول أن تطور نسبة نمو نفقات التجهيز في الجزائر انه هناك تذبذب بين النسب بين سنة 2012 وسنة 2021، فخلال سنة 2012 كانت النسبة 15.3%، ثم تنخفض الى 16.8%، ثم ترتفع مرة أخرى الى غاية 2015 بنسبة 21.5%، ثم تنخفض مرة أخرى الى غاية 2017بنسبة -3.9%، وهذا بسبب تراجع الإيرادات النفطية، زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، ارتفاع النفقات الجارية (نفقات التسيير) بشكل أكبر، تأثير الأزمات الاقتصادية والصحية.

المبحث الثالث: العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة توسعًا كبيرًا في الإنفاق العام، نتيجة للسياسات التنموية الطموحة التي انتهجتها الحكومة، قد تزايدت النفقات الجارية، خاصة الأجور والتحويلات الاجتماعية، كما ارتفعت أيضًا النفقات الاستثمارية العامة على المشاريع التنموية الكبرى، وهذا النمو المفرط في الإنفاق العام كان له انعكاسات سلبية على معدلات التضخم في الجزائر، حيث شهدت البلاد ارتفاعًا ملحوظًا في الأسعار خلال تلك الفترة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات فعالة لترشيد هذا الإنفاق وتحقيق التوازن في الاقتصاد.

المطلب الأول: العلاقة بين نفقات التجهيز والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

تعتبر نفقات التجهيز (أو الإنفاق الاستثماري) العام من أهم مكونات الإنفاق الحكومي، حيث تلعب دوراً محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية، فارتفاع نفقات التجهيز الحكومية له آثار تضخمية محتملة تتطلب مواكبتها بسياسات اقتصادية مناسبة للحفاظ على الاستقرار الاقتصاد.

الشكل رقم 06: العلاقة بين نفقات التجهيز والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

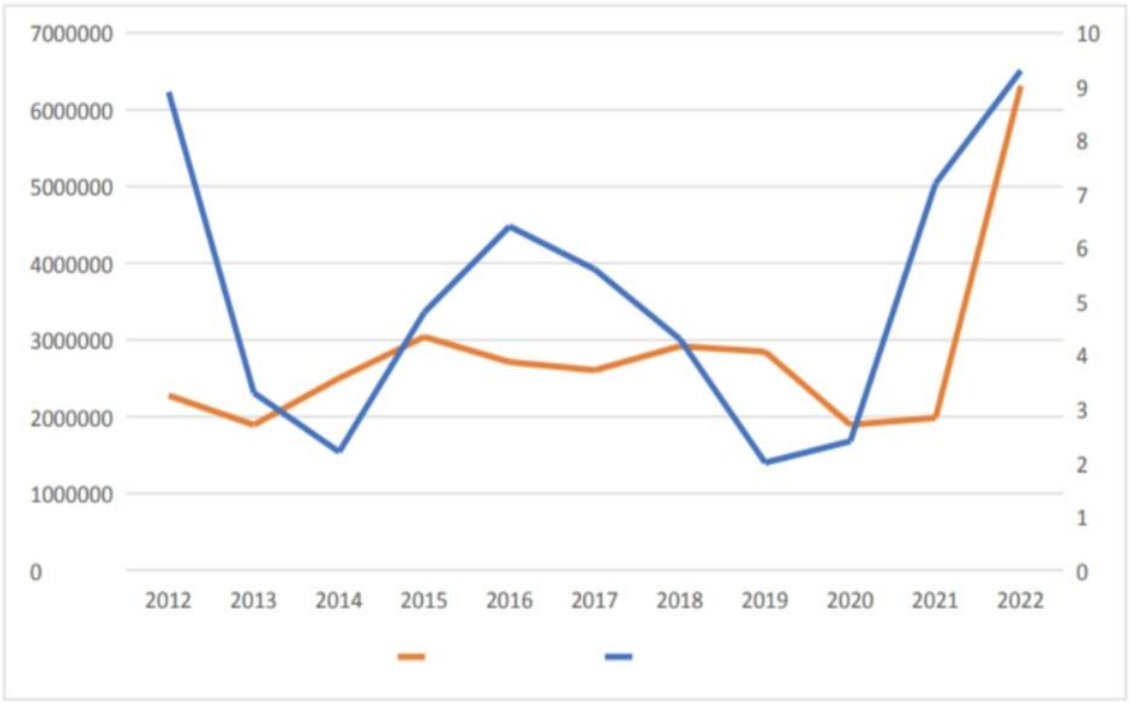

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات:

السعيد هتهات، **سياسات توجيه الإنفاق العام وأثره على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل- دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة 1990-2021**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 6، العدد3، جامعة أدرار، الجزائر، 2023، ص ص 81.

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG

يوضح الشكل رقم العلاقة بين قيمة نفقات التجهيز ونسبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)، حيث خلال سنة 2012 نلاحظ ان قيمة نفقات التجهيز منخفضة مقارنة بنسبة التضخم فقيمتها تقدر ب 2275539 م د، إما نسبة التضخم 8.9%، ثم تنخفض النفقات خلال سنة 2013 مقارنة بنسبة التضخم التي تنخفض الى 3.3% وتواصل انخفاضها حتى تصل الى سنة 2016 ترتفع مرة أخرى بنسبة 6.4% ما بالنسبة لنفقات التجهيز فهي في تزايد إلى أن تصل إلى سنة 2016 تنخفض قيمتها بقيمة 2711930 م د، ثم تواصل في الانخفاض حتى سنة 2018 ترتفع لتصل الى 2918400 م د ، إما بالنسبة للتضخم فهو يستمر في الانخفاض إلى أن يصل سنة 2021 وسنة 2022 الى 7.2%، 9.3%، إما نفقات التجهيز تواصل في الانخفاض الى غاية سنة 2022 ترتفع لتصل الى ذروتها بقيمة 3546900 م د.

- فعند انخفاض نفقات التجهيز يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد ذا لم يصاحب هذا الانخفاض في الطلب انخفاض مماثل في العرض الكلي، فإنه سيخلق ضغوطات تخفيضيه على الأسعار (كبح التضخم).
- وكذلك عند انخفاض تكاليف الإنتاج فان انخفاض الطلب على المواد الخام والسلع الوسيطة نتيجة انخفاض نفقات التجهيز يؤدي إلى انخفاض أسعارها، هذا الانخفاض في تكاليف المدخلات الإنتاجية ينعكس على انخفاض الأسعار النهائية للسلع والخدمات.
- إما عند ارتفاع نفقات التجهيز يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد إذا لم يصاحب هذا الارتفاع في الطلب زيادة مماثلة في العرض الكلي، فإنه سيخلق ضغوط تضخمية.
- إما بالنسبة لارتفاع تكاليف الإنتاج ارتفاع الطلب على المواد الخام والسلع الوسيطة نتيجة نفقات التجهيز يؤدي إلى ارتفاع أسعاره

المطلب الثاني: العلاقة بين نفقات التسيير والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

نفقات التسيير ثاني مكونات الإنفاق الحكومي، حيث تسمح باستمرار مختلف النشاطات العامة للدولة، فارتفاع نفقات التسيير الحكومية يعكس آثار تضخمية محتملة شانها شأن نفقات التجهيز لذا ينبغي ضبطها ومراقبتها وتحديد السياسات الملائمة لإدارتها للحفاظ على استقرار الوضع الاقتصادي وضبط التضخم.

الشكل رقم 07: العلاقة بين نفقات التسيير والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

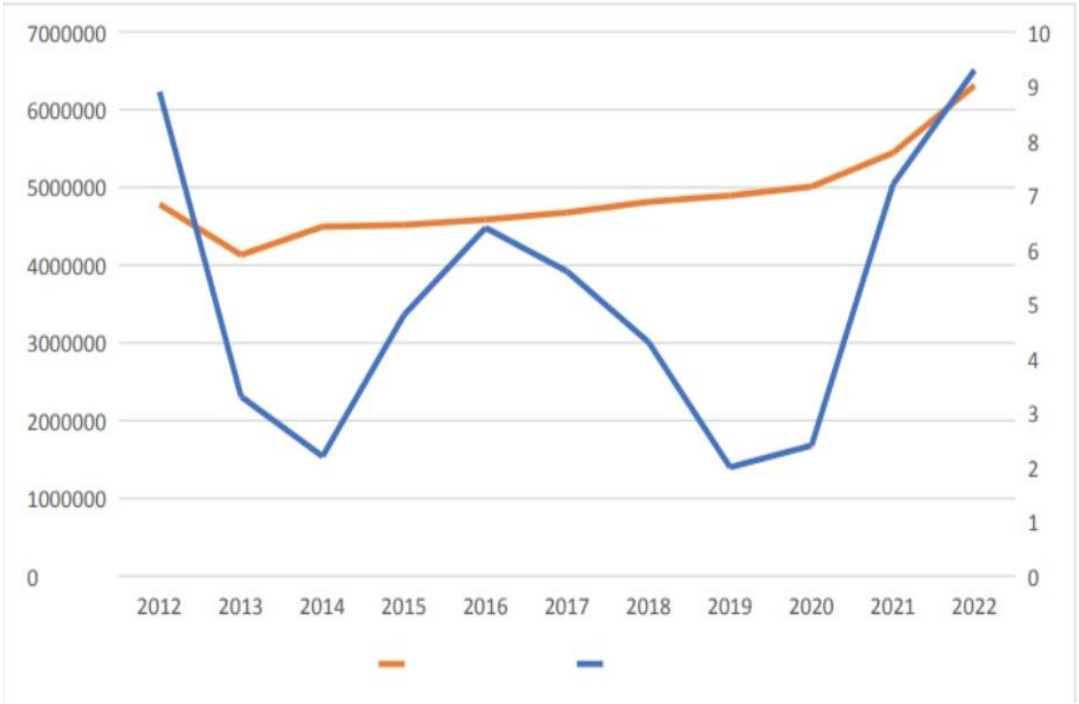

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات:

السعيد هتهات، **سياسات توجيه الإنفاق العام وأثره على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل- دراسة تحليلية وقياسية باستخدام نماذج ARDL خلال الفترة 1990-2021**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 6، العدد3، جامعة أدرار، الجزائر، 2023، ص ص 81.

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG

يوضح الشكل (^%%) العلاقة بين قيمة نفقات التسيير ونسبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)، حيث خلال سنة 2012 نلاحظ أن قيمة نفقات التسيير مرتفعة نسبيا مقارنة بنسبة التضخم فقيمتها تقدر ب 4782634 م د، أما نسبة التضخم 8.9% ، ثم تنخفض النفقات خلال سنة 2013 لتصل إلى 4131536 م د مقارنة بنسبة التضخم التي تنخفض الى 3.3%، ثم تعاود نفقات التسيير الارتفاع بشكل طفيف نسبيا إلى غاية سنة 2020 أين وصلت قيمتها إلى 5009300 م د، في نفس الفترة ارتفع التضخم ليصل إلى الذروة الأولى عند حوالي 6.4 % سنة 2016، ليعاود بعدها الانخفاض إلى 2% سنة 2019، ليرتفع بعدها مع بدا ظهور آثار التمويل غير التقليدي للحكومة بعد سنة 2018 وتفشي فيروس كورونا أين شهد النمو والإنتاج ركود كبير مقارنة مع الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة في الاقتصاد، في نفس الفترة شهدت نفقات التسيير ارتفاع معتبرا حتى سنة 2022 أين بلغت 6311530 م د نفس السنة التي شهد فيها التضخم ارتفاعا غير مسبوق وصل الذروة الثانية عند 9.3%.

ومنه عندما تزيد الحكومة من نفقات التسيير يتم ضخ مزيد من الأموال في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فيرتفع التضخم.

كما تؤدي زيادة نفقات التسيير الحكومي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مثل زيادة الأجور والرواتب وقد تنقل الشركات هذه التكاليف المتزايدة إلى المستهلكين في صورة أسعار أعلى، مما يزيد من التضخم.

كذلك العجز في الموازنة العامة يدفع الحكومة إلى الاقتراض أو التمويل غير التقليدي الذي يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة المعروض النقدي مما يزيد من التضخم.

ويحدث عكس ذلك عند تخفيض نفقات التسيير يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بسبب تقلص الكتلة النقدية التي يتم ضخها في الاقتصاد في ضل عدم وجود تأثيرات وعوامل أخرى قد تؤثر على الوضع.

المطلب الثالث: جهود الجزائر في ترشيد الإنفاق العام لمكافحة التضخم

يُعتبر التضخم المرتفع أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر خلال السنوات الماضية. حيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ، مما انعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى مستويات المعيشة، في ظل هذه الأوضاع، باتت الحاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة هذه الظاهرة ومن بين هذه الإجراءات، تركزت جهود الحكومة الجزائرية على ترشيد الإنفاق العام، فقد سعت السلطات إلى ضبط النفقات الحكومية غير الضرورية، وإعادة توجيه الموارد العامة نحو لمجالات الأكثر إنتاجية والأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك تم تعزيز آليات الرقابة والشفافية على الإنفاق العام، حيث من بين هذه الجهود أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر التي سنتطرق اليها فيما يلي:

أولا: معدل الاحتياطي الإلزامي:

الجدول التالي يمثل تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر من سنة 2010 الى 2022

الجدول رقم (11): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر من سنة 2010 الى 2021

السنة	2010	2012	2013	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل الاحتياطي الإجباري	9%	11%	12%	8%	4%	10%	12%	3%	2%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الاحتياطي الإجباري يتراوح بين 2% و12%، في هذه الفترة بحيث ارتفع من سنة 2010 من نسبة 3% إلى أن يصل إلى ذروته في سنة 2013 بنسبة 12%، وهذا بسبب الحاجة إلى تعزيز استقرار النظام المصرفي والمالي، اتباع الحكومة الجزائرية سياسة مالية توسعية من خلال الإنفاق الحكومي الكبير مما أدى هذا الإنفاق إلى زيادة السيولة النقدية في الاقتصاد، مما دفع البنك المركزي لرفع معدل الاحتياطي الإلزامي، ثم بدأ في الانخفاض خلال سنة 2016 بنسبة 8% ويواصل الانخفاض لغاية سنة 2017 بنسبة 4%، وبعدها يرتفع حتى يصل الى ذروته مرة أخرى في سنة 2019 بنسبة 12%، وفي سنة 2020 وسنة 2021 ينخفض مرة أخرى ليصل الى 3% ،2% وهذا نتيجة الأزمة الاقتصادية كوفيد -19- فقد قام البنك المركزي الجزائري بتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي بهدف دعم السيولة المصرفية وتحفيز الائتمان، لمواجهة آثار الجائحة على الاقتصاد الجزائر

ثانيا: سياسة استهداف التضخم في الجزائر

تعرف سياسة استهداف التضخم على أنها سياسة تتضمن الإعلان العام عن هدف كمي لمعدل التضخم يمتن التنبؤ به، ويتم التركيز على تحقيقه كهدف رئيسي للسياسة النقدية في المدى الطويل في ظل وجود شروط معينة كاستقلالية البنك المركزي واستقرار العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم[1].

اتجهت السلطة النقدية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تبني سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياستها النقدية قصد التقليل من شدة الضغوط التضخمية عن طريق التحكم في معدلات التضخم وضبطها بما يسمح للاقتصاد الوطني من التخلص من التبعات السلبية التي خلفتها هذه الضغوط، فاعتبرت استقرار الأسعار آلية لها لبلوغ الهدف المنشود، وتواجه سياسة استهداف التضخم في الجزائر العديد من الصعوبات أو التحديات التي تحول دون التطبيق الجيد لهذا الأسلوب الحديث من السياسة النقدية، ويمكن إجمال هذه الصعوبات في النقاط التالية[2]:

- عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة عن الخزينة.
- غياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية.
- عدم تطبيق القوانين بصرامة خاصة إذا تعلق هذا القانون بعلاقة البنك المركزي بالخزينة.

[1] – طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد، **دور سياسة استهداف التضخم يف الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذجARDL** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد1، جامعة باتنة، الجزائر، 2020، ص51.

[2] – الطاهر جليط، الهام لحام، **تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد2، جامعة بن يحي محمد الصديق، الجزائر، جيجل، 2020، ص 44.

- تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبيرة للخارج، حيث نجد أن الجزائر تستورد أغلب المواد الغذائية، الصناعية والفلاحية من الخارج، الأمر الذي يجعل من مهمة البنك المركزي صعبة خاصة حيال التضخم المستورد.
- عودة التضخم إلى الارتفاع مجددا بسبب السياسة التوسعية التي تنتهجها الحكومة يحول دون تبني السلطات النقدية لهذه السياسة ويحد من مصداقيتها.
- إن ارتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر التضخم أمر جد حساس، حيث أن أي تغيير في ذلك يهدم العملية بكاملها لذلك يفضل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار CPI كون هذا الأخير يشمل سلعا مدعومة كالطاقة والغذاء.

ثالثا: الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتعزيز استراتيجية استهداف التضخم

تتمثل الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتعزيز استراتيجية استهداف التضخم فيما يلي[1]:

1. **تحسين مستوى الإطار العملياتي:**

تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متعددة للتنبؤ بمعدل التضخم لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم في المستقبل، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي مند سنة 2008 إل تحديث وتعزيز نظام التقارير المالية للوضعيات الشهرية للمصارف والمؤسسات المالية فقد قام مجلس النقد والقرض، في جويلية 2009 بإصدار نظام جديد يتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية، وقصد تحسين مستوى الإطار العملياتي للسياسة النقدية وانسجاما مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على أثر الأزمة المالية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاما جديدا في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية، ويتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل المصارف، عمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيلات (القروض والودائع).

بمبادرة من المصارف (بنك الجزائر، 25 أونت ،2010 ص 06) الأمر الذي يفسح المجال للإيداع في صيغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر، وبذلك أصبح بنك الجزائر يتوافر على استخدام نقدي يسمح له باستمرار

[1] – بشيشي وليد، **متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ،41 الجزائر، 2015، ص ص 111،112.

في مواجهة فائض السيولة، في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على استقرار الأسعار خاصة في المواد المستوردة (التضخم المستورد).

2. تدعيم الإشراف المؤسساتي

قصد تعزيز الإشراف المؤسساتي للبنك المركزي، إذ قام البنك المركزي الجزائري سنة 2010 بتعزيز الإطار المؤسساتي للإشراف البنكي تبعا للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر -04 10 المؤرخ في 26 أوت ،2010 المعدل والمتمم بالأمر 03- 11 المتعلق بالنقد والقرض، كما تمكن تعزيز بنك الجزائر بصلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية.

3. تنظيم ومراقبة الأسواق المحلية

تعرف الأسواق الداخلية الجزائرية صعوبات كثيرة ومتنوعة تعيق التطهير المستدام والتسيير المنسجم للسوق والتي تذكر منها (وزارة التجارة، 2011) النشاطات التجارية الموازية، غياب الشفافية في توزيع تسويق المنتجات، نقص في أليات ضبط السوق لضمان استمرار التموين ببعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والضعف الكبير في الوسائل المادية والبشرية الخاصة بالرقابة، وسعيا مكن الدولة لاحتواء هذا الوضع ثم وضع برنامج خاص نشاء هياكل تج ٍ خلال هذا السداسي يهدف إلى الامتصاص السريع للتجارة الموازية من خلال تأهيل وإنشاء هياكل تجارية جديدة، ووضع أليات لضبط السوق وضمان تموين المواطنين بالواد الضرورية بانتظام مع مراقبة الأسعار من خلال وضع آليات مناسبة، وتدعيم مصالح الرقابة بالوسائل التي تناسب المهام العديدة المسندة لها.

4. تثبيت معدل الصرف الفعلي الخارجي للدينار

تثبيت معدل الصرف الفعلي الخارجي للدينار ساهم في التخفيف من الآثار السلبية للتضخم.

5. محاولة تحقيق الشفافية

لتحقيق الشفافية والمصداقية شرع بنك الجزائر منذ 2008 بإعطاء تقارير دورية عن معدلات التضخم وعن كل المؤشرات المالية، كما تم إعطاء تقرير سنوي للمجلس الشعبي إلا أنه ورغم إعطاء هذه التقارير، إلا أنت عامل الثقة لا يزال غائبا بين الجمهور والبنك المركزي وذلك بسبب الخروقات التي حصلت في المجال البنكي خاصة بعد فضيحة الخليفة التي أخذت تصريحها من البنك المركزي و لم يعطي البنك المركزي أي معلومات عنها و لم يتم مراقبتها بشكل فعلي حتى أفلست وضاعت أموال المودعين، وثقة الجمهور وذليل ذلك هو انخفاض

معدلات الادخار في الجزائر بسبب ضعف أو انعدام الثقة في المدخرين والبنوك، رغم أن البنك المركزي بدأ في تقديم تقارير عن الوضعية النقدية والمالية إلا أن هناك الكثير من الإحصائيات تبلقي مجهولة، رغم أن صندوق النقد الدولي طلب من الجزائر أكثر من مرة الإفصاح عن سلة عملات الاحتياطي مع العلم أن آخر إفصاح عن سلة العملات للجزائر كان سنة 1994، ومنذ ذلك الوقت وصندوق النقد الدولي يطالب الجزائر بإعطاء تفصيلات إلا أنه لمن يستجب.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن سياسة ترشيد الإنفاق العام تلعب دورًا محوريًا في مكافحة التضخم في الجزائر. فمن خلال تطبيق هذه السياسة، تستطيع الحكومة الجزائرية الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن الإنفاق الحكومي المفرط، والذي يعتبر أحد أبرز أسباب ارتفاع الأسعار في البلاد، لذلك يعد ترشيد الإنفاق العام ركيزة أساسية في مسار مكافحة التضخم في الجزائر. وتحقيق التوازن المالي والاقتصادي الكلي من خلاله يُشكّل ضرورة ملحة لتحسين أوضاع المعيشة للمواطنين والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

خاتمة

من خلال دراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في معالجة ظاهرة التضخم. تم التوصل إلى أنّ مسألة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا، ويختلف علاج هذه الظاهرة باختلاف أسبابها وظروف الحالة الاقتصادية للبلد المعني. ومن الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات التضخم هو زيادة الإنفاق العام الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مقارنة بالحجم المعروض منها، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار. ومن أبرز الخطوات التي اعتمدت عليها الجزائر لتقليل الضغط على الأسعار هي تبني سياسات ترشيد الإنفاق العام، إذ كان لهذا الإجراء دور مهم في الحد من التضخم، حيث تضمنت هذه السياسات التي اتخذتها الحكومة تقليص المصاريف غير الضرورية، وتحسين كفاءة الإنفاق، ومراجعة الدعم الحكومي، وتحفيز الاستثمار الخاص . بفضل هذه الإجراءات، تمكنت الجزائر من تحقيق بعض التقدم في مواجهة التضخم، على الرغم من أنّ التحدي لا يزال قائمًا ويتطلب المزيد من الجهود لتحقيق الاستقرار العام في المستوى الأسعار في المستقبل.

اختبار صحة الفرضيات:

بناء على ما تم تقديمه سابقا من تحليل وتفسير البيانات وتقييم النتائج، تم التوصل الى اختبار صحة الفرضيات المطروحة والتي سيتم عرضها كالآتي:

الفرضية الأولى: "تؤثر معدلات التضخم على الاقتصاد بشكل عام".

أظهرت نتائج الدراسة انه يترتب على ظاهر التضخم عدة آثار اقتصادية واجتماعية، حيث يمكن ان يؤدي التضخم إلى تقليل قوة شراء العملة، مما يؤثر سلبا على دخل الأفراد ويقلل من قيمة الادخار، كما يمكن أن يؤدي زيادة التكاليف التشغيلية للشركات وتقليل الاستثمارات والنمو الاقتصادي وتقليص القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية وإحداث التشوهات الضريبية، إما من الناحية الاجتماعية فقد يؤدي التضخم الى زيادة الفقر وارتفاع الضغوط على الأسر وتقليل مستوى معيشتها، مما يؤثر على جودة الحياة بشكل عام، **وعليه نقوم بنفي صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: "هناك العديد من السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة في مواجهة ظاهرة التضخم".

بناء على ما تم ذكره فان السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة في مواجهة ظاهرة التضخم تتمثل في كل من السياسة النقدية التي تهتم بالجانب النقدي إذ تهدف الى ضبط العرض في الاقتصاد من خلال التحكم في كمية النقود المتداولة والتأثير في سيولتها باستخدام مجموعة من الأدوات المباشرة والغير مباشرة، الى جانب السياسة المالية التي تهتم بتحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل. **وعليه نقوم بإثبات صحفة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: "تعتبر عملية تخطيط ترشيد الإنفاق العام من اهم الإجراءات التي تساعد في توجيه الإنفاق العام ونجاحه".

أظهرت نتائج الدراسة أن ترشيد الإنفاق العام يتطلب تنفيذ سلسلة من الإجراءات والسياسات لضمان استخدام الأموال بشكل فعال، ولنجاح هذه العملية لابد من تحقيق مجموعة من العوامل الموضوعية مثل تحديد الأهداف والأولويات بدقة والقياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام وتفعيل دور الرقابة على النفقة العامة وضمان عدالة الإنفاق وتوافر الدعم السياسي. تضمن تلك العوامل تحقيق اقصى قدر من الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة، **وعليه نقوم بإثبات صحة الفرضية الثالثة.**

الفرضية الرابعة: "شهد الوضع النقدي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022) استقرار عام".

بناء على المعطيات المقدمة نجد أن الجزائر قد تعرضت لضغوط اقتصادية من جراء التحديات السياسية والاجتماعية، وكذا بالتحديات الداخلية والخارجية، بالرغم من محاولات الجزائر في هذا المجال إلا أن التحديات الهيكلية والإدارية والاقتصادية كانت تحول دون تحقيق استقرار في المعروض النقدي خلال فترة الدراسة. **وعليه نقوم بنفي صحة الفرضية الرابعة.**

الفرضية الخامسة:" لم تساهم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2012-2022) في التقليل من ظاهرة التضخم".

من خلال ما تم تناوله سابقا نجد أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة لم تساهم بشكل كبير في التقليل من ظاهرة التضخم، إذ نجد حسب الإحصائيات المذكورة أن الجزائر شهدت ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم وذلك راجع لعدة عوامل أهمها تأثيرات زيادة النفقات الحكومية الى جانب السياسات النقدية المعتمدة في تلك المرحلة، وبشكل عام لم تؤدي سياسات الإنفاق العام خلال تلك الفترة الكافية للتحكم بشكل فعال في التضخم. وعليه نقوم بإثبات صحة الفرضية الخامسة

نتائج الدراسة:

- تعددت أسباب حدوث التضخم إذ يمكن أن يكون راجع إلى زيادة الطلب عن العرض، أو زيادة تكاليف الإنتاج، أو التضخم النقدي الذي يحدث عندما يزيد العرض النقدي بشكل مفرط دون زيادة مقابلها في السلع والخدمات المتاحة.
- يتم قياس معدل لتضخم عادة باستخدام مجموعة من المعايير مثل معيار فائض الطلب الكلي، الذي يقيس الفجوة التضخمية من خلال قياس الفرق بين الطلب الكلي والعرض الحقيقي.
- يعتبر التضخم المرتفع أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهت الجزائر خلال السنوات الماضية، حيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ، مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى مستويات المعيشة.
- يعتبر الإنفاق العام وسيلة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- تُعد سياسة ترشيد الإنفاق العام أداة مهمة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط والطويل.
- يساعد ترشيد الإنفاق العام في تخفيف الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يُسهم في الحد من الضغوط التضخمية.
- تعتبر سياسة استهداف التضخم من السياسات النقدية التي اعتمدتها الجزائر مؤخرا حيث تهدف الى تحقيق استقرار الأسعار من خلال تحديد هدف محدد لمعدل التضخم واتخاذ السياسات النقدية المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

اقتراحات الدراسة:

بناء على ما سبق عرضه والنتائج المتوصل اليها، يمكن إدراج مجموعة من الاقتراحات التالية التي من شأنها تفعيل دور ترشيد الإنفاق العام للتحكم في ظاهرة التضخم كالآتي:

- يعتبر تحقيق استقرار الأسعار الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ولذلك يجب تمكينها وإعطائها مكانتها ضمن السياسات الاقتصادية من خلال ضمان استقلالية البنك المركزي والعمل على إحداث أسواق مالية ونقدية متطورة.
- ضرورة التحكم في أدوات السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام وتوجيهه نحو مشاريع استثمارية وترشيد الإنفاق الاستهلاكي.
- العمل على تنويع وعصرنة الجهاز الإنتاجي لضمان تغطية أكبر نسبة من الطلب في الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف التقليل من الواردات التي قد تكون من اهم أسباب التضخم.
- العمل على وضع استراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات والتقليل من الاعتماد على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات.

آفاق الدراسة:

لقد جاءت هذه الدراسة بغرض تبيان مساهمة ترشيد الإنفاق العام لمواجهة ظاهرة التضخم ليبقى المجال مفتوحا لدراسات أخرى مستقبلية والتي يمكن أن تكون امتدادا أوسعا للدراسة نذكر منها:

- ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحققي التنمية المستدامة.
- أثر الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق العام.
- دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين إدارة الموارد العامة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

2. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.

3. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المؤكزية، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2010.

4. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، دار منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2008 .

5. شوقي احمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2017.

6. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2013.

7. غازي حين عناية، التضخم المالي، دار الجيل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، بيروت، 1992.

8. لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2019.

9. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2004.

10. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المنشورات الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2003.

11. محمد الخصاونة، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، لا توجد طبعة، الأردن، 2014.

12. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

13. محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، رمضان وأولاده للنشر والتوزيع، دون طبعة، الإسكندرية، 1999.

14. محمد عمر أبو الدوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، دون طبعة، الإسكندرية، 2006 .

15.محمود حامد محمود، الاقتصاد الكلي، دار حميثرا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017.
16.وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

المذكرات والأطروحات:

17. احمد العيش، أثر النفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019-2020.
18. أم كلثوم بن موسى، نبوية عيسى، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 الى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.
19. إيمان بن زروق، التضخم قياسه وأثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2021/2020.
20. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2009- ؛ رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.
21. حمايدي صديق، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021-2022.
22. حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990،2017)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019-2020.
23. خليل احمد النمروطي، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين-دراسة قياسية للفترة 2000-2015، رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
24. السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي رابح، ورقلة، الجزائر، 2021/2020.

25. سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017/2016.

26. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

27. صلاح الدين سويسي، إثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الدول المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب للفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021-2022.

28. عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2015-2016.

29. العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: قانون الإدارة العامة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

30. العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، رسالة ماجيستير، غير منشورة، تخصص: قانون الإدارة العامة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

31. فرجي محمد، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019-2020.

32. لحول عبد القادر، العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015.

33. لعمرية لعجال، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة بانتة1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017/2016.

34. مطهري بهاء الدين، محاولة استهداف معدلات التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية –دراسة حالة الجزائر 1990/2019-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد كلي نقدي ومالي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021-2022.

35. نريمان رقوب، دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية-دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة العربية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017_2018.

المجلات والمنتديات:

36. بشيشي وليد، متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41، الجزائر، 2015.

37. بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر-دراسة تحليلية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، العدد02/27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016.

38. زينة عباد، مكافحة الفساد من اجل ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، الجزائر، 2018.

39. الطاهر جليط، الهام لحام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد2، جامعة بن يحي محمد الصديق، الجزائر، جيجل، 2020.

40. طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد، دور سياسة استهداف التضخم الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذجARDL ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد1، جامعة باتنة، الجزائر، 2020.

41. عيساني العارم، العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018.

42. فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، احمد سلامي، ترشيد الإنفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

43. اللحياني ليلى، ترشيد الإنفاق العام والاستهلاك في الجزائر بين رهان التنمية المستدامة والمتطلبات القانونية في ظل جائحة كورونا، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.

44. محمود محي الدين، التضخم، الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع (البعد الاقتصادي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2007.

45. وافي ناجم، جلايلية عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد2، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2020.

46. رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، 2021، تاريخ الاطلاع:2024/03/15، الموقع الالكتروني

: https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/altdkhm-asbabh-wsbl-maljth